❖ علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي

علم الاقتصاد Economics هو "العلم الاجتماعي الذي يهتم بكيفية استخدام المجتمع لموارده المحدودة لإشباع حاجاته الغير محدودة"

❖ التحـــــليل الإقتـــــصادي

- ***التحليل الاقتصادي الجزئي***

Micro-economics الذي يتعامل مع الوحدات الفردية والجزئية في المجتمع، وهي عادة الفرد المستهلك أو الأسرة الواحدة والمنشأة أو المنتج والسلعة الواحدة والسوق الواحد

- ***التحليل الاقتصادي الكلي***

Macro-economic الذي يتناول دراسة المواضيع الاقتصادية ذات الحجم الكبير، فيتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعه متجاهلاً الوحدات الفردية. وبالتركيز على الاقتصاد القومي في مجمله، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بالناتج الكلي للاقتصاد والمستوى العام للأسعار وليس بالناتج ومستوى الأسعار في كل منشأة على حدة.

❖ *الـــتحليل الاقـــتصادي الـــكلي*

تتلخص الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الكلي (محل دراستنا) في النقاط التالية:-

- دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلي في الدولة،الدخل القومي والعمالة، المستوى العام للأسعار والمستوى العام للأجور.
- يتناول الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في الإنفاق الكلي، ويتناول العرض الكلي والمتمثل في الناتج الكلي من السلع والخدمات، وبالتالي كيفية تحديد الدخل التوازني.
- تحليل ودراسة المشكلات المتعلقة بالتضخم والبطالة ومحاولة تقديم الحلول الخاصة بها، كما يدرس المشاكل المتعلقة بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات
- دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية والمالية والمتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

❖ بعض المفاهيم الاقتصادية

✓ **النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية:-**

- **النظرية الاقتصادية Economic Theory" :**

هي التي تضع القواعد والمبادئ الاقتصادية والتي تكون بمثابة مرشد في اتخاذ القرارات في ظل مجموعة من الظروف".

- **والنظرية الاقتصادية تتكون كأي نظرية علمية من :**

أولاً : مجموعة من التعاريف Definitions التي توضح المقصود من التعبيرات والمفاهيم المختلفة المستخدمة.

ثانياً : مجموعة من الفروض الشرطية Assumptions والتي تحدد الظروف التي لابد من توافرها حتى تنطبق النظرية.

ثالثاً : واحد أو أكثر من الفروض الاحتمالية Hypotheses عن كيفية سلوك بعض الظواهر. ولكي تكتمل النظرية فلابد من اختبار هذه الفروض لمعرفة فيما إذا كانت المشاهدات تؤيد الفروض ليتم قبول النظرية، وإن لم يكن ترفض النظرية.

- **السياسة الاقتصادية Economic Policy " :**

هي اتخاذ قرارات معينة في ظل ظروف معينة"

- **وللسياسة الاقتصادية أربعة أهداف أساسية، تتمثل في التالي:-**

1- العمالة الكاملة. **2-** استقرار الأسعار. **3-** النمو الاقتصادي. **4-** التوازن الخارجي.

✓ الطلب الكلي والعرض الكلي:-

- **الطلب الكلي Aggregate Demand :**

هو"إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين".

- **العرض الكلي Aggregate Supply :**

هو "مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة".

يتحقق التوازن Equilibrium في الاقتصاد بتساوي الطلب الكلي والعرض الكلي.

فإذا زاد الطلب عن العرض عند مستوى التوظف الكامل أدى ذلك إلى حدوث تضخم. أما إذا حدث قصور في الطلب عن عرض التوظف الكامل فسيؤدي ذلك إلى حدوث ركود.

✓ التدفق والرصيد :

التدفق (التيار) Flow عبارة عن :
"التغير خلال فترة زمنية معينة".

فهو كمية لا يمكن قياسها إلا خلال فترة زمنية معينة، أي أنه متغير ذو بعد زمني.

والرصيد Stock هو :
"كمية ثابتة في لحظة معينة".

وعلى ذلك فإن الدخل ، الإنفاق والاستهلاك مثلا متغيرات تمثل تدفقات أو تيارات،

أما الثروة ورأس المال ، مستوى التوظف فتمثل أرصدة محددة في لحظة معينة.

✓ الدخل والثروة :

الدخل Income هو :
"تدفق نقدي يخلق قوة شرائية لدى الفرد".

الثروة Wealth فهي :
"رصيد الفرد في لحظة معينة".

والعلاقة بينهما واضحة، حيث تعمل الثروة على تدفق الدخل، كما أن تراكم الدخول بعد خصم الاستهلاك يؤدي لتكوين وزيادة الثروة.

✓ النماذج الاقتصادية:-

النموذج الاقتصادي Economic Model هو: "مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية (معادلة أو مجموعة من المعادلات) تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد أو قطاع معين".

هناك أنواع عديدة من النماذج مثل النماذج الوصفية والنماذج المعيارية، أو النماذج الساكنة والمقارنة، أو النماذج الكلية والجزئية، وغيرها.

وتختلف النماذج الاقتصادية وفقاً لطبيعة بناء وتوصيف النموذج إلى:

. نماذج رياضية Mathematical Models

. نماذج قياسية Econometric Models

❖ حسابات الدخل القومي

يعد الناتج القومي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي ومقدرة الاقتصاد على الإنتاج. وعندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة معينة، فإن مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج القومي. ولكي نتوصل إلى مفهوم الدخل والناتج القومي ينبغي لنا أن نستعرض ما يعرف بنموذج "حلقة التدفق الدائري للدخل" Circular Flows of Income والذي يوضح العلاقات المتشابكة بين القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد(العائلي، الإنتاجي، الحكومي والعالم الخارجي).

نفترض ابتداءً أننا نواجه اقتصاد بسيط مغلق (اقتصاد لا دور للحكومة فيه ولا يتعامل مع العالم الخارجي) مكون من قطاعين فقط هما قطاع العائلات وقطاع المنتجين، هذا مع افتراض أن الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف ينفق على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي..

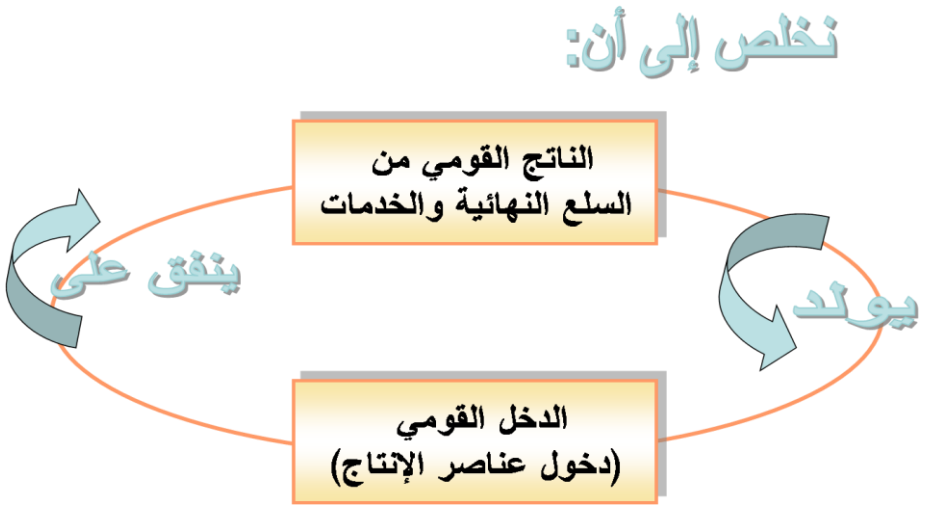

التدفق الدائري للدخل

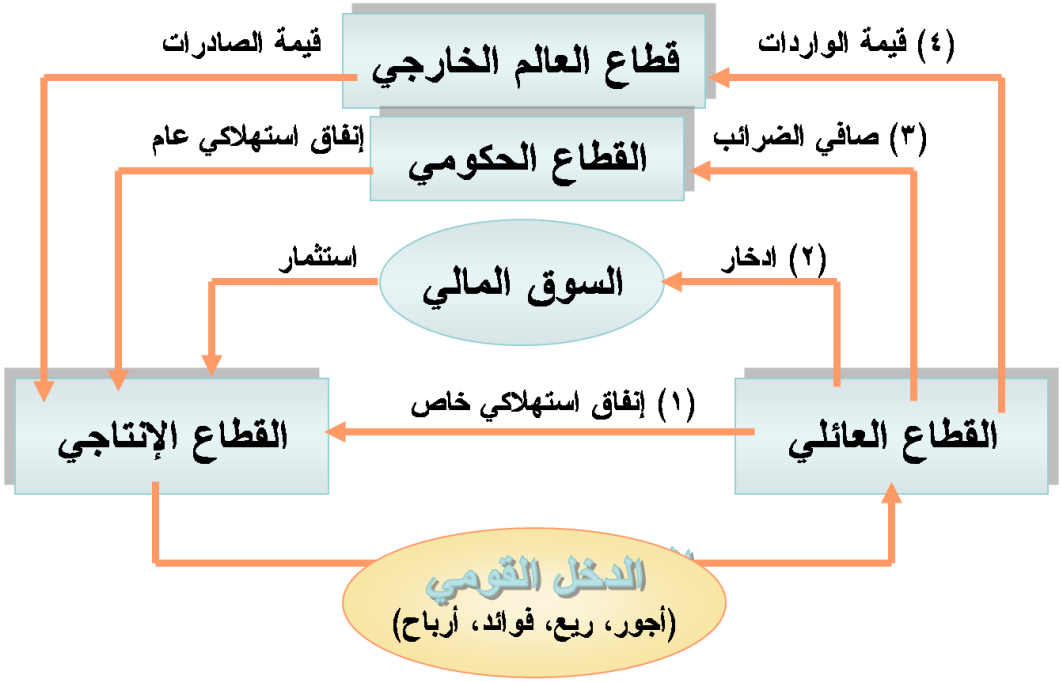

❖ طرق قياس الناتج القومي

الدخل القومي National Income هو :

"مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة".

الناتج القومي National Product هو :

"القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة".

الإنفاق الكلي Total Expenditure هو :

"الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد"،
1/القطاع العائلي (قطاع المستهلكين)
2 / قطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي).
3 / القطاع الحكومي.
4/ قطاع العالم الخارجي.

وعليه يمكن قياس الناتج القومي بثلاث طرق:

١- طريقة الناتج
٢- طريقة الإنفاق
٣- طريقة الدخل

أولا- طريقة الناتج

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس قيمة كل السلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال العام.

ويقصد بالمجتمع جميع الأشخاص الطبيعين الذين يحملون جنسية الدولة سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها.

ولكي يتم تجميع كافة المنتجات من سلع وخدمات لابد من جمع القيم السوقية لتلك المنتجات،

فإنه من غير ذي معنى أن يكون الجمع على أساس الكميات، إنما نقوم مثلاً بجمع كمية الآلات المنتجة مضروبة في قيمة الآلة الواحدة زائداً كمية القمح مضروبة في ثمن الوحدة منه... و هكذا.

ويثار هنا تساؤل هام وهو:-

ماذا يحسب ضمن الناتج القومي؟ وماذا يستبعد

❖ العمليات الغير سوقيةNonmarket Transactions

"العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود".

من العمليات الغير سوقية...

- السلع التي يتم استهلاكها بواسطة منتجيها ولا تصل إلى الأسواق، كالجزء الذي يستهلكه المزارع من محصوله الزراعي، أو ذلك الجزء الذي يستهلكه الصياد من حصيلته السمكية، هي سلع تمثل جزء من الناتج القومي لابد من إضافته وتحسب قيمته على أساس أسعار مثيلاتها في السوق.
- خدمات الإسكان أو المساكن التي يقطنها ملاكها هي أيضاً خدمات يجب أن تحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي، ويتم تقييمها كأنما يؤجرها أصحابها.
- الخدمات الحكومية المجانية كالدفاع والأمن والتعليم هي خدمات لابد أن تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي ولكن لا يمكن تقييمها على أساس سعر مثيلاتها في السوق لان كثير منها ليس لها مثيل في السوق، ولذا تحسب على أساس تكلفتها. ويستبعد من القاعدة ما يعرف بنفقات التحويلات وهي "نفقات تتحملها الحكومة دون الحصول على مقابل أو مساهمة من الحاصلين عليها في الناتج القومي (معونات الضمان الإجتماعي، تعويضات البطالة، معونات العجز والشيخوخة ومعونات ضحايا الحروب وغير ذلك)".
- الخدمات الشخصية المجانية والتي يقدمها الأفراد دون الحصول على مقابل لها كخدمات ربات البيوت أو إصلاح الرجل لسيارته بنفسه.. تمثل خدمات منتجة يتعين إدخالها ضمن الناتج القومي ولكنها لا تحسب لصعوبة حصرها وتعيين الحد الذي يمكن أن تتوقف عنده هذا النوع من الخدمات.

- لتجنب الازدواجية والتكرار في الحساب يتعين حساب الناتج القومي الإجمالي بإتباع أحد الأسلوبين التاليين:-

أ- أسلوب المنتج النهائي

- أسلوب يقضي بجمع قيم جميع السلع النهائية المنتجة والخدمات، وعدم إدخال أي عمليات وسيطة عند حساب الناتج القومي الإجمالي.
- أي أنه يتم حساب السلع أو المنتج النهائي الذي يباع مباشرة في السوق، وبجمع كافة السلع والخدمات النهائية نحصل على الناتج القومي الإجمالي.

ب- أسلوب القيمة المضافة

- القيمة المضافة Added Value هي"المساهمة الصافية في الناتج القومي". أي هي عبارة عن قيمة إنتاج المشروع مطروحاً منه مشتريات المشروع من الغير، أي القيمة المضافة
- = قيمة الإنتاج – مستلزمات الإنتاج.
- ويقضي أسلوب القيمة المضافة بجمع إجمالي القيم المضافة لجميع المشروعات أو المراحل الإنتاجية ليعطينا الناتج القومي الإجمالي.

مثـــــال/

لو كان لدينا سلعة نهائية كالملابس القطنية الجاهزة، فإن المادة الأولية (الخام) هي القطن. فلو باع مزارع قطن بمبلغ 20 ألف ريال لمصنع غزل و نسيج ، قام بصنع القماش ليبيعه لمصنع الملابس الجاهزة بمبلغ 30 ألف ريال، ثم قام ذلك الأخير بصنع الملابس القطنية و باعها في السوق بما قيمته 50 ألف ريال. فإذا حسبنا جميع السلع المنتجة من أولية و وسيطة و نهائية يصبح الناتج لدينا

= 20 +30+ 50= 100 ألف ريال.

و لكن في الحقيقة أن القطن لم يصل إلى الأسواق في صورة نهائية إنما أدخل في صناعة النسيج، و النسيج لم يباع في السوق كنسيج إنما أدخل بأكمله في صناعة الملابس الجاهزة، فالسلعة النهائية التي وصلت إلى السوق هي فقط الملابس و قيمتها 50 ألف ريال.

مراحل الإنتاج	قيمة البيع	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة
مزرعة القطن	٢٠	٠	٢٠
مصنع النسيج	٣٠	٢٠	١٠
مصنع الملابس	٥٠	٣٠	٢٠
إجمالي القيمة المضافة			٥٠

ثانيا- طريقة الإنفاق

تقتضي هذه الطريقة بجمع كافة الإنفاق اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية أو تامة الصنع.

وحيث أن القطاعات الأساسية في الاقتصاد هي القطاعات الأربعة السابق ذكرها والتي تقوم كل منها بنوع معين من الإنفاق بحيث يشكل في مجموعه إجمالي الإنفاق الكلي الفعلي(الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، إنفاق العالم الخارجي) والذي لابد وأن يتساوى مع إجمالي الناتج القومي.

ويتلخص هذا الإنفاق فى الآتى :

١- الإنفاق الاستهلاكي:

"مجموع القيم النقدية للسلع النهائية والخدمات التي يستهلكها الأفراد"،

ويشتمل على ما ينفقه القطاع العائلي من سلع معمرة كشراء سيارة أو ثلاجة أو أثاث وغيره، وسلع غير معمرة كمختلف السلع الاستهلاكية، هذا إضافة إلى الخدمات المختلفة كخدمات الطبيب والمعلم والمهندس والكهربائي.. وغيرها.

٣- الإنفاق الحكومي:

"مجموع القيم النقدية للسلع أو الخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة"،

وتشمل جميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة وخدمات، إضافة إلى نفقاتها على بناء المدارس والمستشفيات والطرق والمشروعات الاستثمارية والأجور والمرتبات ..إلخ.

أما مدفوعات التحويلات فطالما أنها لا تمثل مساهمة من المنتفعين بها في الناتج ولا تعكس أي إنتاج جاري فإنها لا تدخل ضمن الإنفاق الحكومي

٤- إنفاق العالم الخارجي:

يعرف بصافي الصادرات وهو " قيمة الصادرات مطروحاً منها قيمة الواردات". فإن ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك بأكمله محلياً أنما يرسل جزء منه إلى الخارج في صورة صادرات يحصل عليها الأجانب مقابل إنفاق من الخارج يمثل جزء يضاف للناتج القومي للدولة. من ناحية أخرى تحتاج الدولة إلى تخصيص جزء من إنفاقها للحصول على واردات من سلع وخدمات منتجة في الخارج، وهو جزء يجب طرحه من الناتج القومي. و على ذلك يكون:-

إنفاق العالم الخارجي أو صافي الصادرات

= الصادرات – الواردات.

٢- الإنفاق الاستثماري:

"مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص". أي أنه الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال الأعمال والذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. ويتضمن ما يلي:

أ- الشراء النهائي للعدد والمعدات الآلات بواسطة منشآت الأعمال.

ب- جميع الإنشاءات من مباني سكنية ومصانع ومراكز تجارية. (لماذا يعتبر إنشاء المباني السكنية استثمار وليس استهلاك؟ لأن المباني سلع رأسمالية تدرعائداً بتأجيرها).

ج- التغير في المخزون، والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع نهائية. فالإضافة إلى أن المخزون جزء من الناتج لابد من إضافته عند حساب الناتج القومي الإجمالي، و السحب من المخزون جزء من إنتاج الفترة السابقة لذا يجب طرحه.

ولا يشتمل الإنفاق الاستثماري على تحويل الأصول والأوراق المالية السائلة من أسهم وخلافه، وكذلك الأصول الملموسة المستعملة. فشراء الأسهم والسندات وإعادة بيع السلع الرأسمالية المستعملة لا يعد استثماراً على المستوى القومي بل مجرد تحويل لملكية أصول موجودة فعلا.

المقصود هنا إجمالي الاستثمار وليس صافي الاستثمار والفرق بينهما يتمثل في رأس المال الذي هلك في الإنتاج والذي يحل محله استثمار جديد وهو ما يعرف بالاستثمار الإحلالي أو إهتلاك رأس المال.أي: الاستثمار الإجمالي= الاستثمار الصافي+ الاستثمار الإحلالي(اهتلاك رأس المال).

الناتج القومي الإجمالي

(بطريقة الإنفاق)

= الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الانفاق الحكومي + إنفاق العالم الخارجي

(إجمالي الاستثمار) (صافي الصادرات)

= صافي الاستثمار + اهتلاك رأس المال = صادرات - واردات

مثال

بمعلومية البيانات التالية، احسب الناتج القومي الإجمالي:

الإنفاق الحكومي = ٦٠٠ مليون	الإنفاق العائلي = ٥٠٠ مليون
صافي الاستثمارات = ٣٠٠ مليون	صافي الصادرات = (- ١٠٠) مليون
إجمالي الاستثمارات = ٤٢٠ مليون	إجمالي الصادرات = ٢٠٠ مليون
إجمالي الواردات = ٣٠٠ مليون	اهتلاك رأس المال = ١٢٠ مليون

الناتج القومي الإجمالي

(بطريقة الإنفاق)

= الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الانفاق الحكومي + صافي الصادرات

(إجمالي الاستثمار) (صادرات - واردات)

الناتج القومي الإجمالي = ٥٠٠ + ٦٠٠ + ٤٢٠ +(-١٠٠) = ١٤٢٠

ثالثا- طريقة الدخل

تتمثل طريقة الدخل في إمكانية الحصول على الناتج القومي الإجمالي من خلال الدخول التي تولدت من الناتج،

فالقيام بالعملية الإنتاجية يتطلب تضافر خدمات عوامل الإنتاج، والحصول على خدمات هذه العوامل يستدعي دفع أثمان لها. وكأن قيمة الناتج القومي هنا تتجلى في صورة أجور وريع وفوائد وأرباح.

ومن هذا المنطلق نقول بأن الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج والتي تدخل في حسابات الدخل القومي هي:-

١- الأجور والمرتبات:

تمثل الأجور Wages "جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية، إضافة إلى ما يحصل عليه من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية والبدلات وخلافه".

ومن أهم ملحقات الأجور والمرتبات المساهمة في التأمين الاجتماعي من قبل أصحاب الأعمال الذين يلتزمون بدفع نسبة مئوية من الأجر لتمويل نظام الضمان تعد من جانبهم جزء من مدفوعات الأجر الكلي. أما مدفوعات الضمان الاجتماعي التي تدفعها الحكومة للعجزة والمسنين وذوي العاهات لا تدخل ضمن قيمة الناتج القومي ولا تعتبر جزءاً من الدخل الذي يستلمه العاملين فعلاً.

٢- الأرباح:

عائد ودخل عنصر التنظيم وتتمثل Proffits في أرباح الشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية،

وينقسم تعبير الأرباح في حسابات الدخل القومي إلى حسابين أساسيين هما:-

دخل الملاك	أرباح الشركات
دخل نشاط المؤسسات الفردية والبسيطة	الأرباح التي تحققها الشركاة المساهمة

يـــــتم توزيعـــها كالتـــــالي

ضرائب أرباح الشركات	أرباح الأسهم	أرباح محتجزة
"الجزء من الأرباح الذي تدفعه الشركات للحكومة في صورة ضرائب"	"الأرباح التي توزع على المساهمين في الشركة والذين هم الملاك الأصليين للشركة"	"الجزء من الأرباح الذي لا يوزع إنما يحتجز في خزانة الشركة لمواجهة أي التزامات"

٣- الإيجار (الريع):

الريع Rent "عبارة عن العائد الذي يحصل عليه ملاك الأراضي أو الموارد المملوكة نظير المساهمة في العلمية الإنتاجية"

وهو بذلك يشمل إيجار الأراضي أو المزارع أو المساكن والمحلات التجارية. هذا إضافة إلى قيمة تقديرية للمساكن التي يقطنها أصحابها ، وما يحصل عليه أصحاب براءة الاختراع أو حقوق التأليف.

٤- الفوائد:

الفائدة Interest "هي العائد الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال من منشآت الأعمال أو البنوك نتيجة عمليات الإقراض"،

ولا يدخل ضمنها الفائدة المدفوعة بواسطة المستهلكين.

الدخل القومي(صافي الناتج بسعر التكلفة) = **أجور + أرباح + ريع + فوائد**

الناتج القومي الإجمالي (بطريقة الانفاق)

الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات

الناتج القومي الإجمالي (بطريقة الدخل)

صافي الناتج بسعر التكلفة (الدخل القومي) = أجور + أرباح + ريع + فوائد

و يختلف صافي الناتج بسعر التكلفة (الدخل القومي) **عن** صافي الناتج بسعر السوق **حيث** يمثل هذا الأخير صافي الناتج القومي **والذي يشتمل على** صافي الضرائب غير المباشرة والمتمثلة في الضرائب الغير مباشرة **مطروحا منها** إعانات الإنتاج.

أما للحصول على الناتج القومي الإجمالي، فإنه لابد من إضافة ما يهتلك من رأس المال للناتج القومي الصافي.

صافي الناتج بسعر السوق = صافي الناتج بسعر التكلفة + ضرائب غير مباشرة - إعانات

الناتج القومي الإجمالي = صافي الناتج بسعر السوق + اهتلاك رأس المال

مثال / بمعلومية البيانات التالية احسب الناتج القومي الإجمالي:

إعانات الإنتاج	٥٠	أجور و مرتبات	٤٠٠	ريع (إيجار)	٣٠٠
ضرائب أرباح الشركات	١٢٠	فوائد	٧٠	أرباح محتجزة	٢٠٠
دخل الملاك	١٦٠	أرباح الأسهم	١١٠	ضرائب غير مباشرة	١٨٠
ضرائب مباشرة	٦٠	اهتلاك رأس المال	٤٠	فوائد استهلاك	٢٠

الناتج القومي الإجمالي (بطريقة الدخل)

✓ **صافي الناتج بسعر التكلفة (الدخل القومي) =** أجور + ريع + فوائد + أرباح

= ٤٠٠ +٣٠٠+ ٧٠ + (١٦٠ +١١٠+ ١٢٠+ ٢٠٠)

= ٤٠٠ +٣٠٠+ ٧٠ + (٥٩٠) = ١٣٦٠

✓ **صافي الناتج بسعر السوق =** صافي الناتج بسعر التكلفة + ضرائب غير مباشرة - إعانات

= ١٣٦٠ +١٨٠ – ٥٠ = ١٤٩٠

✓ **الناتج القومي الإجمالي =** ***صافي الناتج بسعر السوق + اهتلاك رأس المال***

= ١٤٩٠ + ٤٠ = ١٥٣٠

العلاقة بين الناتج والدخل القومي وأنواع الدخل الأخرى

الناتج القومي الإجمالي GNP

= إنفاق استهلاكي + إنفاق استثماري + إنفاق حكومي + صافي صادرات

إجمالي الناتج المحلي GDP

ويمثل قيمة كافة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع محليا، أي السلع والخدمات التي تنتج داخل الحدود السياسية للدولة سواء كان منتجيها مواطنين أو أجانب، وعليه فلا تدخل في حسابات الناتج المحلي جميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها بواسطة المواطنين خارج البلاد، كما لابد من إضافة أي سلع وخدمات ينتجها غير المواطنين من الأجانب المقيمين داخل الدولة. ويعبر عن الفرق بين ما يدخل إلى الدولة من قيمة الناتج الذي يتم بواسطة المواطنين من الخارج وبين ما يخرج منها من قيمة الناتج الذي يتم بواسطة الأجانب المقيمين إلى الخارج نحصل على صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية.

= الناتج القومي الإجمالي - صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية

= الناتج القومي الإجمالي – (عوائد عناصر الإنتاج المحولة من الخارج - عوائد عناصر الإنتاج المحولة إلى الخارج)

الناتج القومي الصافيNNP

للتميز بين الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الصافي نستخدم مخصصات الإهلاك أو ما يعرف باهتلاك رأس المال، وعليه يكون الناتج القومي الصافي :

= الناتج القومي الإجمالي - اهتلاك رأس المال

الدخل القومي

كما حصلنا مسبقا على الناتج القومي بسعر السوق بإضافة الضرائب غير المباشرة وطرح الإعانات من الدخل القومي أو صافي الناتج بسعر التكلفة، فإنه إذا حصلنا على الناتج القومي بسعر السوق واستبعدنا صافي الضرائب الغير مباشرة، أي استبعدنا الضرائب غير المباشرة وأضفنا الإعانات نحصل على الدخل القومي:

= صافي الناتج بسعر السوق - ضرائب غير مباشرة + إعانات

= أجور + أرباح + ريع + فوائد

الدخل الشخصي

يختلف الدخل الشخصي أو الدخل المستلم فعلاً عن الدخل القومي أو المكتسب، حيث أن الدخل الشخصي هو عبارة عن "الدخل القومي بعد خصم العوائد التي لم يستلمها العنصر الإنتاجي".

= صافي الناتج بسعر التكلفة - ضرائب أرباح الشركات - أرباح محتجزة - أقساط معاشات التقاعد + مدفوعات التحويلات

الدخل المتاح

"الدخل الذي يمكن التصرف فيه بإنفاقه على الاستهلاك والادخار"

= الدخل الشخصي - ضرائب مباشرة على الدخل

الادخار الشخصي

"ما يتبقى من الدخل المتاح بعد خصم الاستهلاك متضمناً الفائدة المدفوعة بواسطة المستهلكين"

= الدخل المتاح - الإنفاق الاستهلاكي متضمنا فوائد المستهلكين

العوامل المحددة لحجم الناتج القومى الإجمالى

- الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها كالزلازل والفيضانات والظروف الجوية والمناخية المختلفة.
- الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من سلع وخدمات، فلا يخفى ما لأثر الحروب مثلاً على الناتج القومي للدولة وتدميرها لمختلف الممتلكات والمصانع والإنشاءات المختلفة وتعطيلها للاستثمارات.
- كمية ونوعية الموارد الاقتصادية والتي تحدد كمية ونوعية المنتجات وبالتالي قيمة الناتج القومي، ولعل أهمها الموارد البشرية.
- علاقة عناصر الإنتاج بالبيئة المحيطة ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي والاستخدام الأمثل للموارد من سكان واستثمارات وتقدم تكنولوجي.

الأمور التى يجب مراعاتها عند المقارنة بين الناتج القومى الإجمالى لفترتين مختلفتين أو دولتين مختلفتين:-

توحيد أساس الحساب وطريقته

التأكد من أن تقدير الناتج ومكوناته تمت بنفس الطريقة والأسلوب في الدولتين أو الفترتين

الأخذ بنصيب الفرد من الناتج

من أكثر المقاييس دلالة على رفاهية المجتمع ومستوى معيشية الأفراد، أما الناتج الإجمالي فيقيس الناتج الكلي متجاهلاً عدد السكان، ونصيب الفرد من الناتج يساوي قيمة الناتج القومي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان

التحسن في نوعية المنتجات

الناتج القومي الإجمالي مقياس كمي وليس نوعي، فلا يعكس التحسينات التي تطرأ على السلع والخدمات المقدمة خاصة عند المقارنة بين سنوات متباعدة

هيكل الإنتاج وتوزيعه

نوعية السلع المنتجة وطبيعتها لا تظهر في قيمة الناتج لكونه مقياس كمي، كما أن تكوين الإنتاج وتوزيعه والذي يؤثر على الرفاهية الاقتصادية لا يظهر في قيمة الناتج القومي.

تعديل الناتج وفق الأسعار

الأخذ بتغيرات الأسعار للتعرف على التغير الحقيقي الذي طرأ على الإنتاج، أي التمييز بين الناتج الحقيقي والناتج النقدي

الناتج الحقيقي والناتج النقدي

- المتخصصون في حسابات الدخل القومي يكمشون Deflate الناتج **عندما** تتجه الأسعار نحو الارتفاع لاستبعاد أثر الارتفاع. **بينما** يضخمون Inflate الناتج **عندما** تتجه الأسعار نحو الإنخفاض.
- وبذلك فهم يقدمون قيمة الناتج القومي وكأن الأسعار وقيمة النقود لم تتغير عبر السنوات.
- **ولكي نتغلب على مشكلة تغيرات الأسعار وتأثيرها على قيمة الناتج القومي فإننا**، نعمد إلى استخدام ما يعرف بـ**"الارقام القياسية للأسعار" Price Index.**
- "وهي الأرقام التي تقيس التغير في الأسعار خلال فترة زمنية معينة بهدف رصد التغيرات في أسعار السلع المختلفة وتقدير تلك التغيرات في المتوسط خلال فترة زمنية معينة".

$$\text{الرقم القياسي للأسعار} = \frac{\text{السعر في سنة المقارنة}}{\text{السعر في سنة الأساس}} \times ١٠٠\%$$

مثال / لنفترض أننا نريد قياس تغير المستوى العام للأسعار بين عامي 2000 و 2001، فإن أبسط الطرق تتمثل في أخذ متوسط نسب الأسعار في 2001 إلى مستواها في 2000. فمثلاً لو كانت هناك سلعتين هما س،ص وكانت أسعارها:

إعانات الإنتاج	٥٠	أجور و مرتبات	٤٠٠	ريع (إيجار)	٣٠٠
ضرائب أرباح الشركات	١٢٠	فوائد	٧٠	أرباح محتجزة	٢٠٠
دخل الملاك	١٦٠	أرباح الأسهم	١١٠	ضرائب غير مباشرة	١٨٠
ضرائب مباشرة	٦٠	اهتلاك رأس المال	٤٠	فوائد استهلاك	٢٠

- و بافتراض أن سنة الأساس هي ٢٠٠٠، فإن:-
- الرقم القياسي لأسعار السلعة (س) = (٢٥ ÷ ٢٠)× ١٠٠% = ١٢٥%
- الرقم القياسي لأسعار السلعة (ص) = (١٢ ÷ ١٠)× ١٠٠% = ١٢٠ %
- لكي نستخدم الأرقام القياسية في الحصول على القيمة الحقيقية للناتج فإننا نستخدمه في صورته العشرية، أي يكون الرقم القياسي

$$\text{متوسط الرقم القياسي للأسعار} = \frac{١,٢٥ + ١,٢٠}{٢} = \frac{٢,٤٥}{٢} = ١,٢٢٥ = ١٢٣\%$$

كيف نستخدم الأرقام القياسية للحصول على الناتج الحقيقي

نحصل على القيمة الحقيقية للناتج بقسمة الناتج النقدي على الرقم القياسي للأسعار في صورته العشرية. فلو كان الناتج القومي مقوماً بالأسعار الجارية هو ١٠٠ مليون في عام ٢٠٠٠، وأصبح ١٦٠ مليون في ٢٠٠١، وأردنا المقارنة بين ناتج العامين، فلابد من استبعاد أثر تغير الأسعار بالحصول على الناتج الحقيقي أو ما يطلق عليه الناتج القومي مقوماً بالأسعار الثابتة، **وهو:-**

- الناتج القومي الحقيقي لعام ٢٠٠٠ = ١٠٠ مليون ÷ ١ = ١٠٠ مليون
- الناتج القومي الحقيقي لعام ٢٠٠١ = ١٦٠ مليون ÷ ١.٢٣= ١٣٠ مليون **تقريبا**
- يتضح لنا أن الناتج الحقيقي لعام ٢٠٠١ ارتفع بمقدار ٣٠ مليون فقط (١٣٠-١٠٠)
- هذا بينما يعكس الناتج النقدي زيادة مقدارها ٦٠ مليون (١٦٠ – ١٠٠)، و هذا يعني أن الزيادة الحقيقية فقط ٣٠ مليون و الزيادة الباقية (٦٠ – ٣٠) هي زيادة نقدية غير حقيقية حدثت بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار.

نـــظـــريـــــة الـــتـــوظـــــف

النـظريـــة الكـلاسـيـكـيـــة | النـــظريـــة الـكـنـــزيـــــة

- تهتم نظرية التوظف بمدى قدرة النظام الاقتصادي على تحقيق التوظف الكامل لموارده، أي كيف تكون جميع الموارد المتاحة في المجتمع مستغلة ومستخدمة بالكامل (حالة من أرقى الحالات التي يتطلع إليها الاقتصاد).

ولتحليل توازن الناتج والتوظف يتعين علينا افتراض الآتي:-

- ١- التعامل مع اقتصاد مغلق لا تدخل فيه أي معاملات مع العالم الخارجي.
- ٢- عدم وجود حكومة و الأخذ بالمبدأ القائل"دعه يعمل دعه يمر" مادام ذلك كفيل بتحقيق التوظف الكامل.
- ٣- إن الادخار هو ادخار شخصي فقط ، أي لا وجود للادخار في قطاع الأعمال.

النظرية الكلاسيكية للتوظف

اعتقد الكلاسيك أن النظام الاقتصادي الرأسمالي قادر على تحقيق التوظف الكامل للموارد، وأنه إذا ما حدث أي انحراف عن مستوى التوظف الكامل، فإن ضوابط تلقائية من خلال جهاز الأسعار سرعان ما تعيد الاقتصاد القومي إلى حالته الطبيعية (التوظف الكامل).

والنظرية الكلاسيكية تقوم على اعتقادين أساسيين هما:-

١- أنه من غير المحتمل حدوث قصور في الطلب الكلي أو الإنفاق(مستوى إنفاق غير كافي لشراء إنتاج التوظف الكامل).

٢- أنه حتى لو حدث قصور في الإنفاق فإن تعديلاً في الأسعار والأجور يحدث ليمنع انخفاض الإنفاق الكلي من أن يؤدي إلى انخفاض الناتج الحقيقي والتوظف والدخل.

* هذا الاعتقاد من قبل الكلاسيك مبني على إيمانهم بقانون ساي Say's Low ومضمونه أن عملية إنتاج السلع تولد قدراً من الدخل يعادل تماماً قيمة السلع المنتجة. بمعنى أن إنتاج أي قدر من الناتج إنما يولد تلقائياً المال الكافي لسحب هذا الناتج، و ينص القانون على أن "كل عرض يخلق الطلب الخاص به" Every Supply Creates Its Demand".

* يعتقد الكلاسيك أن القطاع العائلي سوف يعرض الموارد في السوق وذلك فقط إذا كانت لديهم الرغبة في استهلاك بعض السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد القومي. ولو فرضنا أن مكونات الناتج متفقه مع رغبات وتفضيلات المستهلكين فإنه إذا رغب رجال الأعمال في بيع إنتاج التوظف الكامل فما عليهم إلا أن يقوموا بعرض هذا الناتج، وقانون ساي يضمن لهم توافر القوة الشرائية الكافية لامتصاص هذا الناتج.

* هذا الاعتقاد يغفل أمراً هاماً، ليس هناك ما يضمن أن الحاصلين على الدخل سوف ينفقونه بالكامل على شراء الناتج. فمن المحتمل أن يتسرب جزء من الدخل في صورة مدخرات، حيث يعد الادخار تسرباً من تيار الدخل/ الإنفاق، الأمر الذي يبطل إنطباق قانون ساي.

* لم يوافق الاقتصاديون الكلاسيك على أن الإدخار سوف يؤدي إلى حدوث قصور في الإنفاق وبالتالي بطالة، ومسندهم في ذلك أن كل ريال يدخر بواسطة القطاع العائلي سوف يستثمر بواسطة رجال الأعمال.

*** ماذا لو فرض وكان ما يعرضه رجال الأعمال من استثمارات لا يساوي ما يدخره الأفراد؟**

* يقال أن الحكم هنا لسعر الفائدة، والذي يمثل في نظر الكلاسيك المكافأة التي يحصل عليها الأفراد مقابل الادخار. فالأفراد عادة يفضلون الاستهلاك على الادخار، وعليه فلن يقوموا بزيادة مدخراتهم إلا إذا دفعت لهم مكافأة أكبر. وبناء عليه يؤمن الكلاسيك بأن سعر الفائدة كفيل باعادة التوازن بين الادخار والاستثمار من خلال تأثيره الطردي على الأول والعكسي على الثاني

ماذا لو فشل سعر الفائدة في تحقيق التوازن المنشود؟

يقول الكلاسيك: حتى لو عجزت أسعار الفائدة على احداث التوازن، فإن مرونة أسعار السلع والخدمات كفيلة باحداث ذلك التوازن، فانخفاض الانفاق الكلي مثلاً يتبعه انخفاض في المستوى العام للأسعار، فيزيد الإنفاق ويتحقق التوازن.

وخلاصة ما تقدم

أن النظرية التقليدية الكلاسيكية ترى أن النظام الرأسمالي قادر على إدارة نفسه ذاتياً وتلقائياً بالشكل الذي يجعل من توازن التوظف الكامل للموارد أمر دائم التحقق.

النظرية الحديثه للتوظف (النظرية الكنزية)

قام عدد من الاقتصاديين بانتقاد النظرية الكلاسيكية للتوظف، حيث أثبت عدم صحتها نتيجة الكساد العظيم الذي اجتاح العالم في الثلاثينات من القرن العشرين. تلى ذلك ظهور النظرية الحديثة للتوظف أو النظرية الكنزية نسبة إلى الاقتصادي "جون مينرد كينز" والتي كانت ذات أهمية كبرى حتى ظهور حالة جديدة مخالفة و هي ظاهرة "التضخم الركودي" Stagflation وهي "الارتفاع في المستوى العام للأسعار والمصحوب بمعدلات من البطالة"

في عام ١٩٣٦ قدم "كينز" تفسيرا جديدا لكيفية تحديد مستوى التوظف وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظف، الفائدة والنقود" والذي أحدث ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة.

تتعارض نظرية التوظف الحديثة مع النظرية الكلاسيكية في كون النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على الميكانيكية القادرة على ضمان تحقق التوظف الكامل، وأن الاقتصاد القومي قد يصل إلى التوازن في الناتج القومي رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد. فحالة التوظف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الأسعار إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق.

و تتلخص أهم مقومات النظرية الحديثة فيما يلى:-

١. عدم ارتباط خطط الادخار بخطط الاستثمار:-

ترفض النظرية قانون ساي بتشكيكها في مقدرة سعر الفائدة على تحقيق التزامن بين خطط القطاع العائلية فيما يتعلق بالادخار مع خطط قطاع رجال الأعمال فيما يتعلق بالاستثمار، حيث أن كلا من الإدخار والاستثمار يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة.

٢. سعر الفائدة ليس المحدد الرئيسي للاستثمار:-

يرى كينز إن سعر الفائدة رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد أو الأكثر أهمية، فالعامل الحاسم هنا هو معدل الربح الذي يتوقعه رجال الأعمال. ففي حالات الركود وتشاؤم رجال الأعمال حول المبيعات والأرباح تكون أسعار الفائدة منخفضة، ولكن هذا الانخفاض لا يشجع رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم.

٣. عدم مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل تحقق التوظف الكامل:-

تنكر النظرية الحديثة وجود مرونة في الأسعار والأجور بالدرجة التي يمكن معها ضمان العودة إلى التوظف الكامل وذلك على أثر حدوث انخفاض في الانفاق الكلي. فنظام الأسعار في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي الحديث لم يعد نظام منافسة تامة بل أصبح نظاماً مشوهاً بعدم كمال السوق ومقيداً بعقبات عملية وسياسة تعمل على عدم تحقيق مرونة الأسعار والأجور.

فوفقا لكينز، هناك منتجون يتمتعون بسيطرة احتكارية على أسواق أهم السلع ولن يسمحوا بانخفاض أسعار منتجاتهم عند انخفاض الطلب. كما أنه في أسواق العمل نجد نقابات العمال القوية تعارض الاتجاه نحو تخفيض الأجور. وحتى وإن فرض وجود مرونة في الأجور والأسعار عند انخفاض الإنفاق الكلي فإنه من المشكوك فيه أن يؤدي هذا الانخفاض إلى انخفاض الأسعار والأجور نتيجة لانخفاض الدخول النقدية.

وبرفضنا لنظرة التوظف الكلاسيكية، فإننا نعترف بعدم ميكانيكية النظام الرأسمالي في قدرته على تحقيق التوظف الكامل للموارد، وأن مستوى التوظف كما تراه النظرية الكنزية إنما يتوقف مباشرة على مستوى الإنفاق الكلي كما سيتضح لنا من الدروس اللاحقة.

النظرية الكلاسيكية

أولا- النظام الاقتصادي الرأسمالي قادر على إدارة نفسه ذاتيا وكفيل بتحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظف الكامل (لا قصور في الطلب).

ثانيا- أن العرض يخلق الطلب الخاص به أي أن الناتج يولد دخلا مساويا له. وإذا حدث تسرب من تيار الدخل الإنفاق في صورة مدخرات فإن مقدارا مساويا من الاستثمارات يعاد حقنه لهذا التيار(ارتباط خطط الادخار وخطط الاستثمار).

ثالثا- أن سعر الفائدة كفيل بتحقيق تعادل الادخار مع الاستثمار.

رابعا- حتى لو فشل سعر الفائدة في تحقيق التوازن المنشود، فإن مرونة الأجور والأسعار تكفل إعادة التوازن

النظرية الكنزية

أولا- النظام الاقتصادي الرأسمالي غير قادر على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظف الكامل دائما بل قد يتحقق التوازن مع وجود تضخم أو بطالة.

ثانيا- عدم ارتباط خطط الادخار مع خطط الاستثمار فكلاهما يتمان بواسطة فريقان مختلفان ولدوافع مختلفة.

ثالثا- أن سعر الفائدة ليس العامل الوحيد المؤثر على الاستثمار حيث أن معدل الربح المتوقع هو العامل الحاسم (الكفاية الحدية لرأس المال).

رابعا- معارضة فكرة مرونة الأجور والاسعار بالدرجة التي تضمن إعادة التوازن عند التوظف الكامل عند حدوث أي انخفاض في الطلب أو الإنفاق الكلي.

الاستهلاك

- يعد الدخل المتاح المحدد الرئيسي لكل من الاستهلاك و الادخار
- يقسم الدخل بين الاستهلاك والادخار، وإذا زاد الدخل فإن الزيادة تتوزع بينهما .
- **دالة الإستهلاك:** "هي العلاقة الرياضية التي تربط الاستهلاك بالدخل".
- **ينقسم الاستهلاك تبعاً للفكر الكنزي إلى** استهلاك تلقائي (مستقل) لا يتأثر بالدخل (حتى لو كان صفرا) **و**استهلاك تبعي يتأثر بالدخل ويتبعه في تغيراته، وعليه تكون **دالة الاستهلاك على النحو التالي:**

س = س. + س١ ل

حيث أن:- س : إجمالي الاستهلاك س.: الاستهلاك التلقائي (الثابت)

س١: الميل الحدي للاستهلاك ل: الدخل المتاح

س١ ل : الاستهلاك التبعي

لو كانت دالة الاستهلاك هي:

س = ٢٠٠ + ٠,٦ ل

كما سنوضح لاحقا بالجدول، فإن مقدار الاستهلاك والادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل، والتي يمكن الحصول عليها بالتعويض في معادلة الاستهلاك عند كل مستوى للدخل، سيتزايدان مع كل زيادة في الدخل. ويلاحظ أنه عند المستويات المتدنية من الدخل يكون الاستهلاك أكبر من الدخل، وعليه يكون الادخار سالباً. أما عند المستيات المرتفعة من الدخل فيكون الاستهلاك أقل من الدخل وعليه يكون الادخار موجباً.

نقطة التعادل:

هي التي يتساوى عندها الاستهلاك مع الدخل، أي عند هذه النقطة ينفق الدخل بأكمله على الاستهلاك، والادخار يكون صفراً.

** قبل نقطة التعادل يكون الاستهلاك أكبر من الدخل والادخار سالباً، أما بعدها فيصبح الاستهلاك أقل من الدخل ويكون للادخار قيم موجبة.

الميل المتوسط للإستهلاك: Average Propensity to Consume ونرمز له بالرمز (م.م.س)، وهو عبارة عن "نسبة ما ينفق على الاستهلاك من الدخل".

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك (م.م.س)} = \frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}} = \frac{\text{س}}{\text{ل}}$$

الميل المتوسط للإدخار: Average Propensity to Save ونرمز له (م.م.خ) وهو عبارة عن "نسبة ما ينفق على الادخار من الدخل".

$$\text{الميل المتوسط للادخار (م.م.خ)} = \frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}} = \frac{\text{ع}}{\text{ل}}$$

- يتناقص الميل المتوسط للاستهلاك مع كل زيادة في الدخل.
- يتزايد الميل المتوسط للادخار مع كل زيادة في الدخل.
- مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار يساوي الواحد الصحيح.
- **م.م.س + م.م.خ =١**

الميل الحدي للاستهلاك: Marginal Propensity to Consume هو عبارة عن "نسبة التغير في الاستهلاك نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة"،

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك (م.ح.س)} = \frac{\text{تغير الاستهلاك}}{\text{تغير الدخل}} = \frac{\Delta \text{ س}}{\Delta \text{ ل}}$$

الميل الحدي للإدخار: Marginal Propensity to Save **ونرمز له (م.ح.خ)** وهو عبارة عن "نسبة التغير في الادخار نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة".

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك (م.م.س)} = \frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}} = \frac{\text{س}}{\text{ل}}$$

- الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار ثابتين لا يتغيران مع تغيرات الدخل.
- مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح.
- **م.ح.س + م.ح.خ =١**

دالة الإدخار : يمكننا إيجاد دالة الادخار من دالة الاستهلاك بعد معرفة الميل الحدي للادخار، أما الادخار التلقائي أو المستقل فيكون سالباً لأن وجود استهلاك عند الدخل صفر يعني ادخار سالب. **وتكون دالة الادخار على النحو التالي:-**

- خ = - س٠ + (١ – س١) ل
- **فإذا كانت دالة الاستهلاك هي:** س = ٢٠٠+ ٠,٦ ل
- **فإن دالة الادخار تكون:**
- خ = - ٢٠٠+ (١– ٠,٦) ل ⟸ خ = - ٢٠٠ + ٠,٤ ل

بافتراض دالة الاستهلاك: س = ٢٠٠ + ٠,٦ ل

الدخل	الاستهلاك	الادخار	م.م.س	م.م.خ	م.ح.س	م.ح.خ
صفر	٢٠٠	٢٠٠-	--	--	٠.٦	٠.٤
١٠٠	٢٦٠	١٦٠-	٠.٦	١.٦-	٠.٦	٠.٤
٢٠٠	٣٢٠	١٢٠-	٠.٦	٠.٦-	٠.٦	٠.٤
٣٠٠	٣٨٠	٨٠-	٠.٣	٠.٣-	٠.٦	٠.٤
٤٠٠	٤٤٠	٤٠-	٠.١	٠.١-	٠.٦	٠.٤
٥٠٠	٥٠٠	صفر	١	صفر	٠.٦	٠.٤
٦٠٠	٥٦٠	٤٠	٠.٩٣	٠.٠٧	٠.٦	٠.٤
٧٠٠	٦٢٠	٨٠	٠.٨٩	٠.١١	٠.٦	٠.٤
٨٠٠	٦٨٠	١٢٠	٠.٨٥	٠.١٥	٠.٦	٠.٤

ويلاحظ من الجدول :

- يتزايد كل من الاستهلاك والادخار مع كل زيادة في الدخل.
- يتحقق التعادل عند الدخل = ٥٠٠ حيث يتساوى الدخل مع الاستهلاك والادخار يكون صفرا.
- يتناقص الميل المتوسط للاستهلاك مع كل زيادة في الدخل، وعند التعادل يكون مساويا الواحد الصحيح.
- يتزايد الميل المتوسط للادخار مع كل زيادة في الدخل، وعند التعادل يكون مساويا الصفر.
- الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار ثابتين لا يتغيران مع تغيرات الدخل.

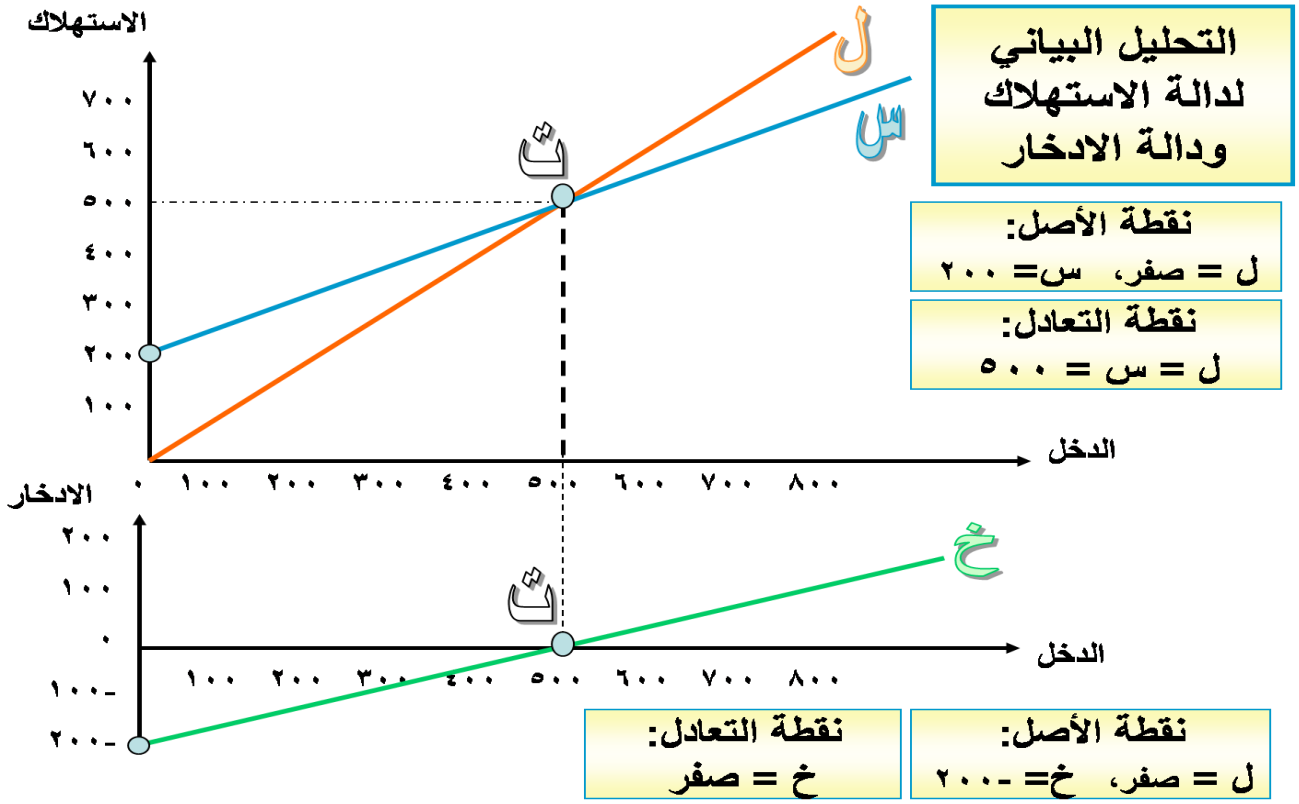

حساب نقطة التعادل جبرياً

من دالة الإستهلاك: س = ٢٠٠ + ٠,٦ ل

طالما أنه عند التعادل يكون الاستهلاك مساوياً للدخل، **أي س = ل**

فيمكن التعويض عن س بـ ل في المعادلة كالتالي :-

ل = ٢٠٠ + ٠,٦ ل ⟸ ل – ٠,٦ ل = ٢٠٠

٠,٤ ل = ٢٠٠ ⟸ ل = ٢٠٠ ÷ ٠,٤ ⟸ ل = ٥٠٠

من دالة الادخار: خ = -٢٠٠ + ٠,٤ ل

طالما أنه عند التعادل يكون الإدخار مساوياً الصفر، **أي خ = صفر**

فيمكن التعويض عن س بـ ل في المعادلة كالتالي :-

صفر= -٢٠٠ + ٠,٤ ل ⟸ صفر – ٠,٤ل = -٢٠٠

٠,٤ل = ٢٠٠ ⟸ ل = ٢٠٠ ÷ ٠,٤ ⟸ ل = ٥٠٠

العوامل الغير دخلية المحددة للاستهلاك

١ التقليد والمحاكاة

يعتبر من العوامل الهامة والتي تؤثر في أنماط الاستهلاك، حيث يتأثر الأفراد في سلوكهم الاستهلاكي بمن حولهم من أقارب وأصدقاء ومحاولة تقليدهم في أنماط استهلاكهم. وكلما ارتفعت نسبة التقليد والمحاكاة في المجتمع يزيد الاستهلاك.

٢ النظرة للادخار

إن نظرة المجتمع للادخار و وعيهم لأهميته تؤثر وبشكل واضح في حجم الاستهلاك وبالتالي الادخار فإذا زادت النظرة لأهمية الادخار في المجتمع تنخفض نسبة الاستهلاك وتزيد نسبة الادخار.

٣ نمط توزيع الدخل بين أفرادالمجتمع

تستهلك الطبقات الفقيرة الجزء الأكبر من دخلها، و تدخر أقل. أما الطبقات الغنية فارتفاع دخولها يسمح باستهلاك نسبة أقل من الدخل وادخار نسبة أكبر. فالميل الحدي للاستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء. و لذلك فكلما كان توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة كلما زادت نسبة ما يوجه للاستهلاك وانخفضت نسبة ما يوجه للادخار.

٤ العوامل الاجتماعية

العمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، كلها عوامل تؤثر على حجم الاستهلاك.

٥ الثروة

تنقسم الثروة إلى أصول سائلة و رصيد من السلع المعمرة، وإن زيادة ما يمتلكه المجتمع من الأصول المالية السائلة أو عوائد الاستثمار أو الأوراق المالية قصيرة الأجل من شأنه زيادة شعوره بالأمان فيزيد الاستهلاك. أما عندما تتمثل مصادر الثروة في السلع المعمرة من أثاث و تحف وغير ذلك فإن ذلك يعني خروج ملاكها من سوق هذه السلع كمشترين فينخفض استهلاكها لفترة من الزمن.

٦ سعر الفائدة

إن زيادة سعر الفائدة قد تشجع على الادخار وتعوق الاستهلاك، ولكنها أيضاً قد تؤثر عكسياً. فقد يجد الفرد نفسه عند مستويات الفائدة المرتفعة محققاً لعائد أكبر من مدخراته فيتمكن من ادخار جزء أقل و مستمتعاً باستهلاك جزء أكبر من الدخل. ويمكن القول بصفة عامة أن العلاقة بين الاستهلاك وسعر الفائدة علاقة عكسية.

٧ مستوى الأسعار

مبدئيا تؤدي زيادة الأسعار إلى تخفيض الاستهلاك، ولكن لو ارتفعت الأسعار دون ارتفاع الدخول ينخفض الدخل الحقيقي فينخفض الاستهلاك، أما لو ارتفعت الأسعار بنسبة وارتفعت الدخول بنفس النسبة فإن الدخول الحقيقية لن تتغير ويبقى الاستهلاك كما هو. هذا و نشير هنا إلى ما يعرف بخداع النقود Money Illousion والذي يحدث عندما ينظر الأفراد إلى ارتفاع دخولهم النقدية دون النظر إلى ارتفاع الأسعار فيزيدون من استهلاكهم تحت تأثير وهم النقود رغم أن دخلهم الحقيقي لم يرتفع.

٨ توقعات المستهلكين

إذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار مستقبلا فسيزيدون من استهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي، والعكس إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي للمستقبل فينخفض الاستهلاك.

٩ الضرائب

تؤثر السياسة الضريبية للدولة على الاستهلاك والادخار، حيث تعتبر الضرائب استخدام غير إنفاقي للدخل فيشار إليها بالادخار الحكومي، فزيادة الضرائب تعمل على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار.

الادخـــــــــــار

- **يتم بواسطة الأفراد والعائلات من المستهلكين، وذلك لأسباب عديدة منها:-**

١- الادخار لتدبير الأموال اللازمة لمشروع معين أو لقضاء إجازة صيفية ..إلخ.

٢- الادخار لترك أموال أو عقار أو أي صورة من صور الثروة للأبناء.

٣- الادخار لعدم الشعور بالأمان والرغبة في تأمين المستقبل.

٤- الادخار رغبة في تكوين ثروة.

٥- الادخار حباً في المال فقط واكتنازه.

- ومهما كانت دوافع الادخار فإنها تختلف عن دوافع الاستثمار في المجتمع والذي يتم بواسطة المنتجين ورجال الأعمال، حيث يهدف المستثمرين أساسا إلى تحقيق أكبر عائد مادي ممكن. و لذلك فإن ما يعتزم الأفراد ادخاره ليس بالضرورة أن يكون مساوياً لما يعتزم رجال الأعمال استثماره.

- تتضح أهمية للاستثمار في كونه يمثل حقناً لتيار الدخل/ الإنفاق، وتغيراته تسبب الرواج أو الكساد في الاقتصاد، وعليه فالاستثمار عامل رئيسي في تحديد المركز الاقتصادي للدولة على المدى القصير، وسبب للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

أنـــــــواع الاســـتثـــــمار

الاستثمار في المخزون

يعد من أصغر أجزاء الاستثمار، إلا أنه أسرعها تفجراً وتأثيراً على الاقتصاد القومي، وهو يساهم بفعالية في تحريك منحنى الاستثمار. فالمنشآت تحتفظ عادة بمخزونها من المواد الأولية والسلع المصنعة أو النصف مصنعة لمواجهة تقلبات الطلب.

الاستثمار في تشييد المساكن

يمثل جزءاً هاماً من الاستثمارات الكلية، وحركة تشييد المباني تتوقف بدورها على العديد من العوامل كتكوين أسر جديدة مثلاً والزيادة السكانية وتغيير سن الزواج، إضافة إلى التوزيع العمري والنوعي للسكان.

الاستثمار في المصانع والعدد والآلات

ذو أهمية خاصة لما له من آثار متفرعة على النشاط الاقتصادي، وما يحققه من إشباع للأفراد في المجتمع وفي مجالات مختلفة. والمشروعات الناجحة عادة ما هي إلا استثمارات في المصانع والعدد والآلات بهدف تحقيق الربح.

العوامل الغير دخلية المحددة للاستثمار

١-التقدم التكنولوجي

إن تطبيق الاختراعات الجديدة ومسايرة طرق التقدم التكنولوجي مسألة في غاية الأهمية لجميع المشروعات التي ترى ضرورة المحافظة على مراكزها التنافسية داخل الصناعة أو في الأسواق، هذا إضافة إلى دورها في زيادة الأرباح وانخفاض التكاليف مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات.

٢-الزيادة السكانية

تؤثر الزيادة السكانية على الطلب الاستثماري خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في تشييد المباني السكنية، كما تؤثر على الطلب الاستهلاكي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية المنتجة للسلع الاستهلاكية المختلفة.

٣- سعر الفائدة

الفائدة هي التكلفة التي يتحملها المستثمر في سبيل الحصول على رأس المال النقدي اللازم لشراء رأس المال الحقيقي، وبالتالي كلما كان سعر الفائدة أكبر كلما انخفضت الأرباح المتوقعة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، والعكس بالعكس.

٤ السياسات الاقتصادية

قد تكون السياسات الحكومية في صالح المنشآت فتؤدي إلى تخفيض الظروف الصعبة لنشاطاتها فتزيد الأرباح المتوقعة وتزيد الاستثمارات. وقد تكون السياسات موجهة في غير صالح القطاع الخاص أو منافسة لأنشطته فتنخفض الأرباح المتوقعة وبالتالي تنخفض استثماراته.

٥ رصيد السلع الرأسمالية

كلما كانت المنشآت تمتلك رصيداً أكبر من السلع الرأسمالية وفائضاً في الطاقة الإنتاجية ورصيد كبير من السلع النهائية كلما قل ذلك من الاستثمارات الجديدة لتلك المنشآت.

٦ التوقعات

إن توقعات رجال الأعمال هي انعكاس للحالة الجارية للنشاط الاقتصادي، فلو كان النشاط الاقتصادي في حالة جيدة وفي تحسن فإن ذلك يؤدي إلى تفاؤل رجال الأعمال حول ما سيكون عليه الوضع في المستقبل مما يترتب عليه زيادة في الاستثمارات. أما في حالة ركود النشاط الاقتصادي فتسود حالة من التشاؤم بين رجال الأعمال فيخفضون من استثماراتهم.

٧- الكفاية الحدية لرأس المال

الكفاية الحدية لرأس المال Marginal Efficiency of Capital هي "سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لمجموع الغلات النقدية الصافية التي يدرها الأصل الرأسمالي مساوية لتكلفة هذا الأصل(سعر العرض)".

فعندما يقوم رجال الأعمال بالاستثمار في أصل رأسمالي فإنه يقوم بتقدير الغلات الصافية من هذا الأصل طيلة فترة بقائه صالحاً للاستعمال. والغلات الصافية تعني "مقدار إيرادات المشروع بعد خصم جميع التكاليف ما عدا سعر الفائدة المدفوعة وتكلفة اهتلاك رأس المال"، ثم يقوم بعد ذلك بخصم تلك الغلات بسعر خصم معين كفيل بجعل القيمة الحالية للغلات مساوياً لسعر الأصل ليحصل على الكفاية الحدية لرأس المال. فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة فإن المشروع يكون مربحاً مما يشجع على الاستثمار، لكون العائد أكبر من تكلفة الحصول على رأس المال. و العكس صحيح في حالة ما إذا كان سعر الفائدة أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال.

- **يتحدد التوازن في الاقتصاد بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي**، ولما كان العرض الكلي يتمثل في الدخل أو الناتج والذي ينفق على الاستهلاك والادخار، والطلب الكلي يتمثل في يتمثل في الإنفاق الكلي المكون من الاستهلاك والاستثمار، **فإن:**

العرض الكلي = الطلب الكلي ⟸ الدخل = الإنفاق

الاستهلاك + الادخار = الاستهلاك + الاستثمار ⟸ الادخار = الاستثمار

- **و على ذلك، فإن المستوى التوازني للدخل يتحدد بالشرطين التاليين:-**

١- تساوي الدخل مع الإنفاق الكلي (ل = س + ث).

٢- تساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط (ث = خ).

- **الطريقتان وجهان لعملة واحدة، فالحصول على التوازن بإحداهما يضمن الحصول على نفس النتيجة باستخدام الطريقة الأخرى.**

حساب الدخل التوازني

يتحقق التوازن عندما: ل = س + ث ، ث = خ

وعليه فإن المستوى التوازني للدخل هو:-

ل = س + ث ..... (١)

ولكن الاستهلاك: س = س٠ + س١ ل ... (٢) ⟸ **والاستثمار:** ث = ث٠ ....(٣)

و بالتعويض عن قيم (٢) ، (٣) في المعادلة (١) يكون:-

ل* = س٠ + س١ ل + ث٠ ⟸ ل* - س١ ل* = س٠ + ث٠ ⟸ (١ - س١) ل* = س٠ + ث٠

$$ل^* = \frac{س_0 + ث_0}{1 - س_1}$$ مستوى الدخل التوازني

حساب الدخل التوازني.. جبريا ، حسابيا و بيانيا...

إذا كانت دالة الاستهلاك هي: س = ٢٠٠ + ٠.٦ ل ، والاستثمار: ث = ١٢٠ ،

فإنه يمكن تحديد مستوى الدخل التوازني جبرياً كالتالي:

$$ل^* = \frac{٢٠٠ + ١٢٠}{١ - ٠.٦} \Longleftarrow ل^* = \frac{٣٢٠}{٠.٤} = ٨٠٠$$

ويمكن الحصول على النتيجة ذاتها باستخدام الجدول اللاحق ومن ثم ايجاد الدخل التوازني حسابياً، حيث يتحقق التوازن عندما يكون:

الدخل = الإنفاق و **الادخار = الاستثمار**

الدخل	الاستهلاك المخطط	الادخار المخطط	الاستثمار	الإنفاق الكلي المخطط
صفر	٢٠٠	- ٢٠٠	١٢٠	٣٢٠
١٠٠	٢٦٠	- ١٦٠	١٢٠	٣٨٠
٢٠٠	٣٢٠	- ١٢٠	١٢٠	٤٤٠
٣٠٠	٣٨٠	- ٨٠	١٢٠	٥٠٠
٤٠٠	٤٤٠	- ٤٠	١٢٠	٥٦٠
٥٠٠	٥٠٠	٠	١٢٠	٦٢٠
٦٠٠	٥٦٠	٤٠	١٢٠	٦٨٠
٧٠٠	٦٢٠	٨٠	١٢٠	٧٤٠
ل* ٨٠٠	٦٨٠	١٢٠	١٢٠	٨٠٠
٩٠٠	٧٤٠	١٦٠	١٢٠	٨٦٠

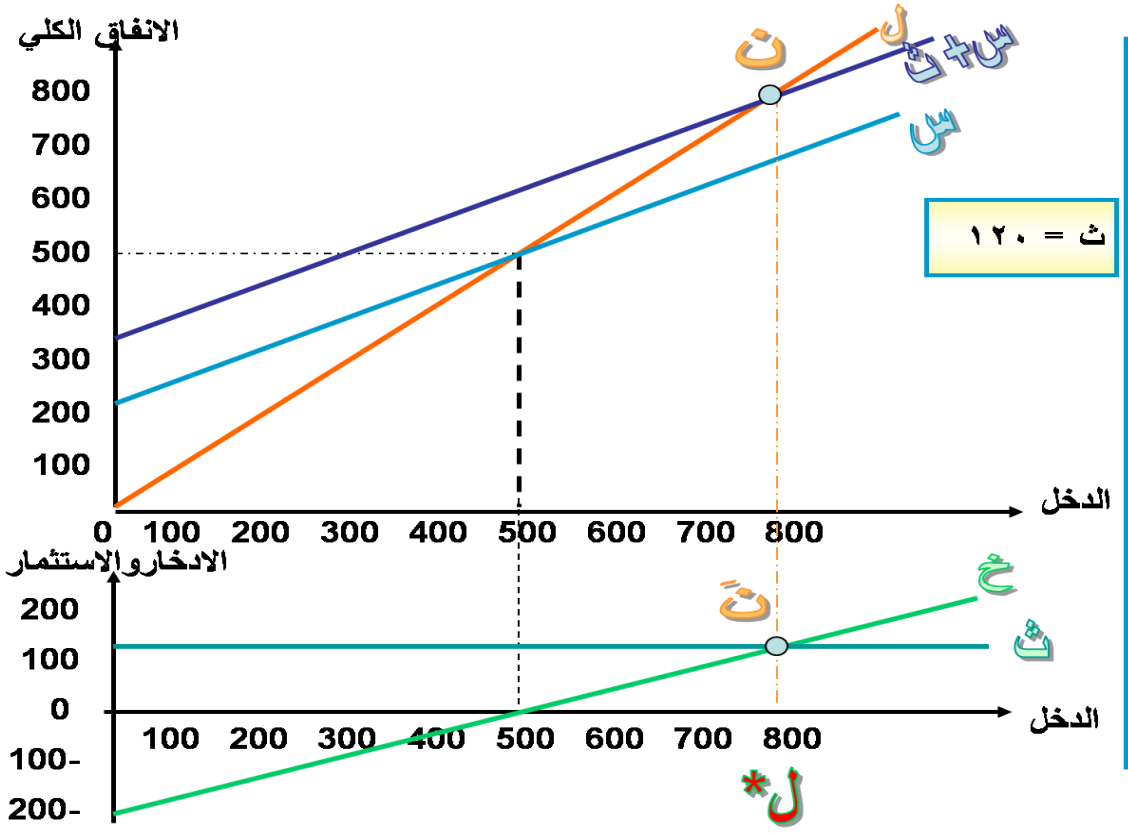

بيانياً.. يتم رسم دالة الاستهلاك ثم إضافة الاستثمار الثابت (لا يتأثر بالدخل) ويتحدد التوازن بتساوي الدخل مع الانفاق الكلي في الرسم العلوي.. وبتساوي الادخار مع الاستثمار في الرسم السفلي.

تغيرات مستوى الدخل ونظرية المضاعف

- إن مستوى الدخل التوازني كما حددناه مسبقا نادراً ما يستقر بل أن هناك عوامل تؤدي إلى تغييره و إحداث اختلال في التوازن. فمستوى التوازن يتغير استجابة لتغيرات الاستهلاك أو الاستثمار، ولكننا نفترض هنا أن الاستهلاك أكثر ثباتاً واستقراراً من الاستثمار، ولذلك نركز على أثر تغير دالة الإنفاق الكلي نتيجة لتغير الإنفاق الاستثماري على مستوى التوازن.

- لو حدث تقدم تكنولوجي أو زاد عدد السكان أو سادت حالة من التفاؤل بين رجال الأعمال حول توقعات مبيعاتهم وأرباحهم، أو انخفض سعر الفائدة أو غير ذلك، فإن الإنفاق الاستثماري سوف يزيد وليكن مثلا بمقدار ٨٠ مليون ريال فإن الاستثمار سيصبح ٢٠٠مليون. تنتقل دالة الإنفاق بأكملها إلى أعلى معبرة عن زيادة الإنفاق الاستثماري (س+ثَ) لتقطع خط الدخل عند نقطة جديدة (نَ) فيتحدد مستوى توازني جديد للدخل عند المستوى ١٠٠٠، **حيث أن:-**

مستوى الدخل التوازني الجديد (ل):

$$ل^{*} = \frac{س_{.} + ث_{.}}{١ - س_{١}}$$

$$ل^{*} = \frac{س_{.} + ث_{.}}{١ - س_{١}} = \frac{٢٠٠ + ٢٠٠}{١ - ٠.٦} = \frac{٤٠٠}{٠.٤} = ١٠٠٠$$

أي أن مستوى الدخل سوف يرتفع بمقدار ٢٠٠ (تغير من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠) نتيجة ارتفاع الاستثمار بمقدار ٨٠ (من ١٢٠ إلى ٢٠٠).

- **لو حدث العكس** وارتفع سعر الفائدة أو انخفض مستوى الكفاية الحدية لرأس المال أو تشاءم رجال الأعمال أو غير ذلك، فإن الإنفاق الاستثماري سينخفض بمقدار ٨٠مليون مثلاً ليصبح ٤٠مليون. تنتقل دالة الإنفاق بأكملها إلى أسفل معبرة عن انخفاض الإنفاق الاستثماري (س +ثً) لتقطع خط الدخل عند نقطة جديدة (نً) فيتحدد مستوى توازني جديد للدخل عند المستوى ٦٠٠، **حيث أن:-**

مستوى الدخل التوازني الجديد (ل):

$$ل^{*} = \frac{س_{.} + ث_{.}}{١ - س_{١}}$$

$$ل^{*} = \frac{س_{.} + ث_{.}}{١ - س_{١}} = \frac{٤٠ + ٢٠٠}{١ - ٠.٦} = \frac{٢٤٠}{٠.٤} = ٦٠٠$$

وهنا يكون انخفاض الإنفاق الاستثماري بمقدار ٨٠مليون قد أدى إلى انخفاض الدخل بمقدار ٢٠٠ مليون. ويبين الشكل اللاحق كيف يؤدى تغير الإنفاق الاستثمارى إلى تغير الدخل التوازنى فى نفس الاتجاه وبمقدار مضاعف.

للإنفاق الاستثماري تأثير مضاعف على الدخل **يعرف بأثر "المضاعف" Multiplier** وهو"معامل عددي يوضح عدد الوحدات التي يتغير بها الدخل أو الناتج القومي الصافي نتيجة تغير الاستثمار بوحدة واحدة". **أي أن:-**

$$\text{المضاعف (م)} = \frac{\Delta ل}{\Delta ث} = \frac{١}{١ - \Delta س_{١}}$$

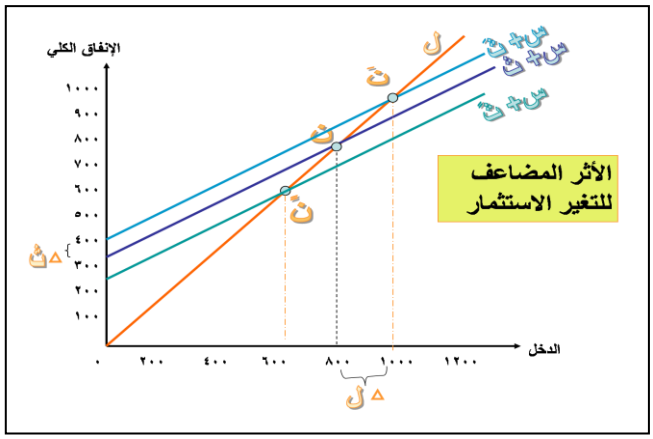

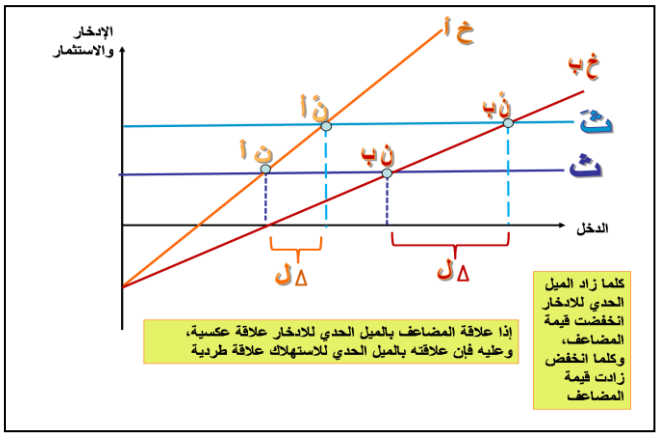

مستوى توازن التوظف الكامل والفجوات التضخمية والانكماشية

اختلفت الآراء بين النظرية التقليدية والكنزية حول التوازن، حيث يرى **التقليديون** أن الاقتصاد يحقق التوازن دائماً عند مستوى التوظف الكامل، وأنه إذا حدث خلل فيه يعود تلقائياً إلى وضعه مرة أخرى. أما النظرية **الكنزية** فترى أنه من الممكن حدوث التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي عند أي مستوى غير ذلك المحقق للتوظف الكامل. ولكن هذا التوازن هو توازن غير مرغوب فيه، مادام لا يحقق التوظف الكامل أي أن الدولة ترغب في تحقيق التوازن الكفيل بتحقيق التوظف الكامل للموارد.

لو فرضنا أن التوازن تحقق فعلاً عند مستوى التشغيل الكامل، أي أن جميع الموارد موظفة توظفاً كاملاً، حيث يقطع منحنى الطلب الكلي (س+ ث) منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة (ن) ويكون ل* هو المستوى التوازني للدخل. ولو حدث وزادت إحدى مكونات الطلب الكلي كالاستثمار أو الإنفاق الحكومي، فسيتغير وضع التوازن مؤدياً إلى حدوث ما يطلق عليه الفجوة التضخمية Inflationary Gap، أما لو حدث العكس وانخفض الطلب الكلي يتغير وضع التوازن أيضاً و لكن ليؤدي إلى ما يطلق عليه الفجوة الانكماشية deflationary Gap.

الفجوة الإنكماشية

لو فرض وانخفض الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي عن مستوى عرض التوظف الكامل، متمثلاً في المنحنى (س+ ث١) الذي يقطع منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة (ن١) ، فإن مستوى الدخل التوازني يتحدد عند مستوى أقل أو على يسار مستوى التوظف الكامل، وليكن ذلك عند المستوى ل*١. في هذه الحالة يكون الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل أقل من العرض الكلي، والاستثمار أقل من مدخرات التوظف الكامل. هذا القصور أو العجز في الطلب هو ما يعرف بالفجوة الانكماشية. وهي الفجوة الموضحة بالرسم و المتمثلة بالمسافة (ون). وللقضاء على الفجوة الانكماشية يعمل المجتمع على زيادة حجم الطلب الكلي (سياسة توسعية) بمقدار الفجوة الناشئة في الإنفاق ليرتفع المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظف الكامل.

الفجوة التضخمية

لو فرض وكان الطلب أو الإنفاق الكلي أكبر من عرض التوظف الكامل متمثلاً في المنحنى (س+ث٢) الذي يقطع منحنى العرض أو خط الدخل عند النقطة (ن٢)، يتحدد مستوى الدخل التوازني عند مستوى أعلى وعلى يمين مستوى التوظف الكامل(ل*٢). في هذه الحالة يكون الطلب عند مستوى التوظف الكامل أكبر من العرض، والاستثمار أكبر من الادخار. هذا الفائض في الطلب هو ما يعرف بالفجوة التضخمية. وهي الفجوة الموضحة بالمسافة (ي ن).

وتجدر الإشارة إلى أن أقصى إنتاج يمكن تحقيقه هو ذلك المستوى الذي يتحقق عند التوظف الكامل. وعليه فإن *أي زيادة في الناتج أو الدخل بعد مستوى التوظف الكامل هي زيادة نقدية غير حقيقية*، حيث يظل الناتج الحقيقي ثابتاً والذي يتغير هو قيمة الناتج النقدي بفعل ارتفاع المستوى العام للأسعار.
وللقضاء على الفجوة التضخمية لابد من تقليص حجم الطلب الكلي (سياسة انكماشية) بمقدار الفجوة الناشئة لينخفض المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظف الكامل.

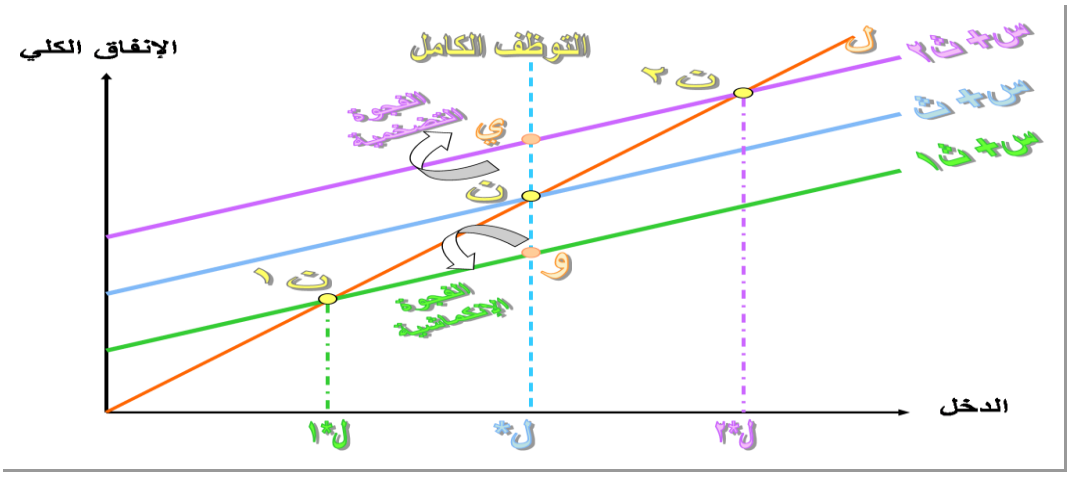

التـــــضـــــــخـــــــم

نـــــقود كـــثيـــرة تـــطـــارد ســـلعا قـــــليلة

"الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي زيادة محسوسة تؤدي إلى سلسلة من الارتفاعات المستمرة في الأسعار".

أنـــــواع الـــــتـــــضـــــخـــــم

من حيث إشراف الدولة على التضخم

التضخم المفتوح

يتمثل في الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل غير طبيعي من السلطات.

التضخم المكبوت

التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله أن تتمدد أو ترتفع لوجود القيود الحكومية الموضوعة للسيطرة على رفع الأسعار.

من حيث حدة التضخم

التضخم الجامح

١. الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور، فتزيد تكاليف الإنتاج وتنخفض ربحية رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار... فزيادة في الأجور، وهكذا مما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم "اللولب المرذول"Vicious Circle of Inflation. وهو تضخم قوي يتم خلال فترة قصيرة من الزمن.

التضخم الزاحف

جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج، وهو تضخم تدريجي بطيء ومعتدل مقترناً بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي، إلا أن استمراره وتجمع آثاره يمكن أن تؤدي إلى حدوث تضخم جامح.

من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية

التضخم المستورد

ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إلى الدولة من خلال الواردات.

التضخم المصدر

ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات، والناجم عن وجود ما يعرف بـ "قاعدة الدفع بالدولار".

من حيث الضغط التضخمي

تضخم جذب الطلب

ارتفاع الأسعار نتيجة وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج، فعند الوصول إلى التوظف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب والإنفاق إلى جذب الأسعار للارتفاع لمقابلة الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

تضخم دفع النفقة

استمرار ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والصناعية نتيجة نفقات الإنتاج (أسعار عناصر الإنتاج والأجور بالذات)، حيث يعرف هذا التضخم بـ "تضخم دفع الأجر".

- يترتب على الارتفاع المستمر في الأسعار أثاراً تمس معيشة أفراد المجتمع وأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة ولكن بصور متفاوتة، **نورد أهم هذه الآثار فيما يلي:-**

تأثير التضخم على الدخل

يضر التضخم بعض فئات المجتمع بينما يفيد البعض الآخر، فأصحاب الدخول الثابتة هم بالتأكيد المتضررين من ارتفاع الأسعار، بينما يستفيد أصحاب الدخول الناشئة عن الأرباح من رجال أعمال وتجار وغيرهم(الذين ترتفع دخولهم بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأسعار) من وجود التضخم.

تأثير التضخم على المديونية:

يستفيد المدين Debtor من التضخم بينما يتضرر الدائن Creditor، و ذلك لكون المدين يقترض مبلغاً من المال و يعيده في فترة لاحقة بقيمة حقيقية أقل، نظراً للارتفاع المستمر في الأسعار.

تأثير تضخم على ميزان المدفوعات:

للتضخم أثره السلبي على ميزان المدفوعات Balance of Payments، حيث أن الدولة التي تعاني من ارتفاع الأسعار تجد منتجاتها في موضع تنافسي ضعيف مع منتجات الدول الأخرى الأقل سعراً، وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري من ميزان المدفوعات أو على الأقل ينخفض حجم الفائض فيه.

تأثير التضخم على النمو الاقتصادي:

يرى بعض الاقتصاديين أن التضخم يخلق حالة من عدم التيقن حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها، كما يؤثر على الحافز على الادخار، وإنتاجية العمال نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية. ويرى البعض الآخر أن التضخم قد يكون دافعاً لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن ارتفاع الأسعار يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتنخفض البطالة. وتظل صحة أي من الرأيين محكومة بنوع التضخم، فالتضخم الشديد والسريع يضر بالنمو الاقتصادي، أما التضخم البطيء المعتدل فقد يكون دافعاً للنمو إذا ما صوحب بسياسات اقتصادية حكيمة.

البـــــطـــالـــــة

هي تعطل العامل مع وجود الرغبة لديه في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق"أو هي عبارة عن "مجموعة الأفراد الذين لا يعملون و لديهم الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق". هذا ويعبر عن مقدار البطالة بالفرق بين مستوى التوظف الكامل ومستوى التوظف الفعلي، أو بعبارة أخرى الزيادة في المعروض من العمل عن المطلوب منه.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{القوة العاملة}} \times \%100$$

أنـــــواع الـــــبـــطـــالـــــــة

البطالة الاحتكاكية

البطالة التي تمنع العمال المؤهلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة، لوجود فجوة زمنية معينة بين ترك الوظيفة والحصول على أخرى (فراغات العملBetween Job (Job Vacancies. وعليه تنشأ البطالة الاحتكاكية (الوظيفية) نتيجة طبيعة السوق الديناميكية ونقص المعلومات سواء للباحثين عن عمل أو أصحاب الأعمال.

البطالة الهيكلية

هي البطالة التي تنشأ نتيجة وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد نتيجة اختلاف في نوعية الطلب على العمل عن نوعية عرضه في منطقة معينة أو بين المناطق. هذا الاختلاف يترتب عليه عدم التوافق بين الأعمال والفرص الوظيفية المتاحة وبين الأفراد الراغبين في العمل (مثال: الطلب على العمال الإداريين و الفنيين في منطقة كالجبيل أو ينبع مع عدم توافر هذا النوع من العمالة في تلك المناطق وتوافرها في المدن الكبرى).

البطالة الموسمية

بطالة تنشأ في الصناعات والخدمات ذات الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي، سواء المتمثلة في الظروف المناخية أو الموسمية، كخدمات السياحة الصيفية، موسم الحج ..إلخ.

البطالة الدورية

البطالة الناشئة عن انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم العمالة نتيجة الركود الاقتصادي(حين يفضل أصحاب العمل الإيقاف المؤقت عن العمل عن تخفيض الأجور)، فهي بطالة ناتجة عن التغيرات الاقتصادية الدورية المتضمنة انخفاض في الطلب الكلي، فينخفض الطلب على العمل في مواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه التنازلي.

البطالة المقنعة

بطالة مستترة غير ظاهرة تعني"وجود عدد كبير من العمال يشتركون في القيام بعمل أقل من مقدرتهم الإنتاجية"، لأنه لولا ذلك لأصبحوا عاطلين(القطاع الحكومي عندما تسعى الدولة لتوظيف إعداد متزايدة خوفاً من البطالة). ويستخدم البعض البطالة المقنعة لتفسير الزيادة في سكان الريف عن المستوى الذي يحتاجه العمل الزراعي (الدول النامية الزراعية ذات التكدس السكاني).

العلاقة بين التضخم و البطالة (منحنى فيليبس)

لاشك أن تخفيض البطالة يعتبر هدفاً رئيسياً في أي اقتصاد (تحقيقاً للتوظف الكامل للموارد بما فيها العمل)، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى لا تقل أهمية، وفي مقدمتها هدف استقرارا مستوى الأسعار. فرفع مستوى العمالة يصاحبه خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية تزيد من الطلب الكلي، وعندما لا يمكن زيادة الإنتاج ليواكب زيادة الطلب ترتفع الأسعار، ويصبح التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع مقابل القضاء على البطالة. وفي الوقت نفسه أي محاولة للقضاء على التضخم تتضمن قبول معدلات أعلى للبطالة.

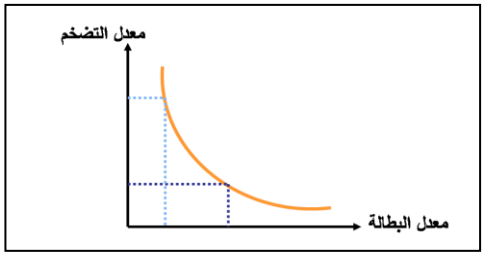

منحنى فيليبس

المنحنى الذي يوضح العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة

دور القطـــاع الحـــكومي والســـياسات الاقتصـــادية

تحديد مستوى الدخل التوازني في اقتصاد ذي ثلاثة قطاعات

- يتحدد التوازن كما ذكرنا مسبقا بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي، وهنا يتمثل العرض الكلي الدخل أو الناتج والذي ينفق على الاستهلاك والادخار والضرائب، والطلب الكلي يتمثل في يتمثل في الإنفاق الكلي المكون من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي، **فإن:**

- **العرض الكلي = الطلب الكلي ⟸ الدخل = الإنفاق**

الاستهلاك + الادخار + ضرائب = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي

⟸ الادخار + الضرائب = الاستثمار + الإنفاق الحكومي

- و على ذلك، فإن المستوى التوازني للدخل **يتحدد بالشرطين التاليين:**

١- تساوي الدخل مع الإنفاق الكلي (ل = س + ث + ح).

٢- تساوي جانب الحقن مع جانب التسرب (ث + ح = خ + ض).

- **إذا أردنا الحصول على الاستثمار يكون:**

- **ث = خ + (ض - ح)**

- أي أنه للبقاء على التوازن السابق حيث الاستثمار المخطط يساوي الاستثمار المخطط فلابد أن يكون الإنفاق الحكومي مساوياً الضرائب، حيث أن (ض – ح) يمثل فائض أو عجز الميزانية.

وعلى ذلك نقول بأنه للبقاء على توازن الميزانية، لابد أن يكون الإنفاق الحكومي مساوياً للضرائب. وعند زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار معين والضرائب بنفس المقدار نكون قد أبقينا على توازن الميزانية مع زيادة الدخل التوازني، وذلك وفقاً لمبدأ "نظرية الميزانية المتوازنة" Budget Equilibrium Theory **والتي تنص على أنه:-**

"إذا تغير الإنفاق الحكومي بمقدار يساوي مقدار التغير في الضريبة فإن مستوى الدخل القومي سيتغير بنفس المقدار مهما كانت قيمة التغير في الإنفاق الحكومي والضرائب".

حســـاب الـــدخـــل الـــتـــوازنـــــــي

$$ل = س + ث + ح \quad \ldots\ldots (١)$$

ولكن الاستهلاك: س = س٠ + س١ ل. (٢) والاستثمار: ث = ث٠ .(٣)

والإنفاق الحكومي: ح = ح٠ .... (٤) ،

أما الضريبة: ض = ض٠ فتؤثر على الاستهلاك لتصبح دالة الاستهلاك:

س = س٠ + س١(ل – ض٠) ... (٢)

و بالتعويض عن قيم (٢)َ، (٣) ، (٤) في المعادلة (١) **يكون:-**

ل* = س٠ + س١ (ل – ض٠) + ث٠ + ح٠

ل* = س٠ + س١ ل – س١ ض٠ + ث٠ + ح٠

ل* - س١ل* = س٠+ ث٠ + ح٠ - س١ ض٠

(١ - س١) ل* = س٠ + ث٠ + ح٠ – س١ ض٠

مستوى الدخل التوازني $ل^* = \frac{س_٠ + ث_٠ + ح_٠ - س_١ ض_٠}{١ - س_١}$

مضـاعف الإنـفاق الحكومي ومضـاعف الضريبة

مضاعف الإنفاق الحكومي $م_ح = \frac{\Delta ل}{\Delta ح} = \frac{١}{١ - س_١}$

مضاعف الضريبة $م_ض = \frac{\Delta ل}{\Delta ض} = \frac{- س_١}{١ - س_١}$

ومن واقع ما تقدم نقول بأن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي الواحد الصحيح، وهذا ما يؤكد أن تغير الإنفاق الحكومي وتغير الضريبة بمقدار متساوي سوف يؤدي إلى تغير الدخل بنفس المقدار.

$$م_ح + م_ض = \frac{\Delta ل}{\Delta ح} + \frac{\Delta ل}{\Delta ض} = \frac{١}{١ - س_١} + \frac{- س_١}{١ - س_١}$$

$$= \frac{١ - س_١}{١ - س_١} = ١$$

تــحديــد الــتــوازن فــي ثــلاث قــطــاعــات بيانياً

إذا كانت دالة الاستهلاك هي: س = ٢٠٠ + ٠.٦ ل ، والاستثمار = ١٢٠ ، والإنفاق الحكومي = ١٠٠ والضريبة الثابتة = ١٠٠، فإن مستوى الدخل التوازني **يكون:**

مستوى الدخل التوازني $ل^* = \frac{س_٠ + ث_٠ + ح_٠ - س_١ ض_٠}{١ - س_١}$

$$ل^* = \frac{٢٠٠ + ١٢٠ + ١٠٠ - ٠.٦ (١٠٠)}{١ - ٠.٦}$$

$$ل^* = \frac{٣٦٠}{٠.٤} = ٩٠٠$$

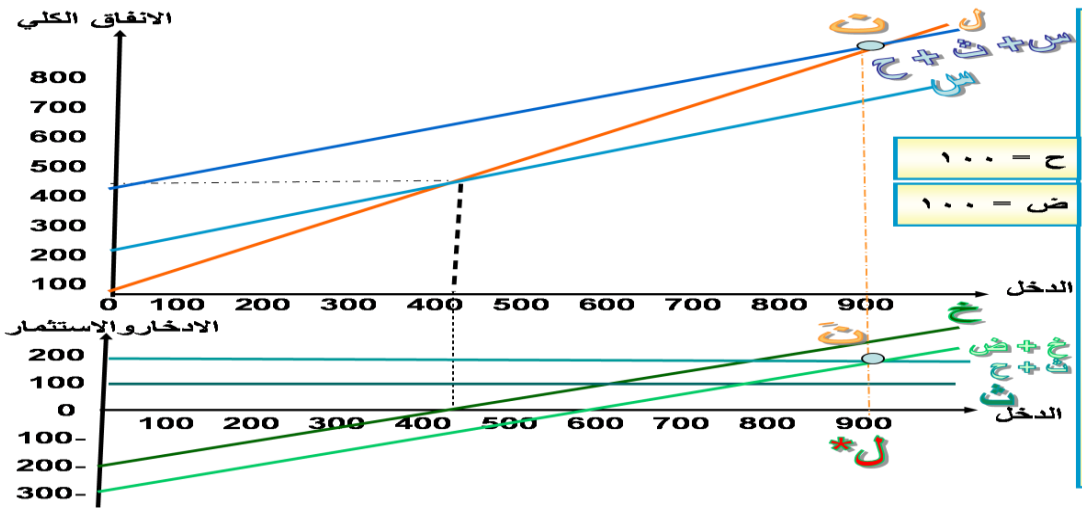

السياسات المالية والنقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

السـياسـة الاقـتـصـاديـة

تتعدد الأهداف التي تسعى السياسة العامة لتحقيقها واختلافها من دولة لأخرى كالمحافظة على الثروة القومية أو تحقيق العدالة الضريبية أو تنمية الأقاليم، وغير ذلك، إلا أن الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية يمكن حصرها في أربعة أهداف هي:-

١- العمالة الكاملة ٢- استقرار الأسعار ٣- النمو الاقتصادي ٤- التوازن الخارجي

تنـقسم إلـى

السـياسـة المـاليـة

** **يقصد بالسياسة المالية Financial Policy** استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب لتحقيق الأهداف الاقتصادية الأساسية والتي من أهمها تحقيق مستوى الناتج القومي الصافي عند مستوى التوظف الكامل دون أن يصحب ذلك تضخم.

** السياسة المالية تتمثل في المبادرة باستخدام الإنفاق الحكومي والضرائب كأسلحة أو أدوات للقضاء على الفجوات التضخمية والانكماشية والتقلبات الاقتصادية، لكي يمكن بذلك تحقيق معدل مقبول من النمو الاقتصادي المصحوب باستقرار نسبي في الأسعار.

** كما أوضحنا مسبقا، فإن زيادة الإنفاق الحكومي تعمل على زيادة الإنفاق الكلي، وتخفيضها يخفض الإنفاق الكلي، ومن جهة أخرى نجد أن تخفيض الضريبة يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد فيزيد الطلب الاستهلاكي وبالتالي يزيد الإنفاق الكلي والعكس في حالة زيادة الضريبة. هذا وتجدر الإشارة إلى أن تأثير تغير الإنفاق الحكومي أكبر من تأثير الضريبة المفروضة (لماذا ؟).

سياسة مالية إنكماشية	سياسة مالية توسعية
في حالة التضخم	في حالة الإنكماش
١- تخفيض الإنفاق الحكومي	١- زيادة الإنفاق الحكومي
٢- زيادة الضرائب	٢- تخفيض الضرائب
٣- تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضريبة معا	٣- زيادة الإنفاق الحكومي و تخفيض الضريبة معا

السـياسـة النـقـديـة

السياسة النقدية هي Monetary Policy عبارة عن "الإجراءات الخاصة بالتأثير على مستوى الناتج والتوظف عن طريق عرض النقود".

لكي نتعرف على السياسة النقدية وطبيعتها يتعين علينا إبتداءاً أن نعرف ما معنى النقود؟ وما هي أنواعها وخصائصها؟

النقود "هي الشيء الذي يلقى قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ويستخدم مقياساً للقيم ومستودعاً لها".

خصائص النقود ١- مقياس للقيمة ٢- وسيط للتبادل ٣- مخزنا للقيمة ٤- وسيلة للدفع الآجل.

أنـــــواع النـــقـــود

النقود السلعية	النقود الورقية	النقود المصرفية
تتمثل في السلع التي كانت فيما مضى تتمتع بالقبول العام كالأغنام أو الحبوب أو الصوف..	تنقسم إلى نقود نائبة تتمثل في شهادات أو صكوك ورقية تمثل كمية من الذهب أو الفضة مودعة في البنوك تعادل قيمة تلك الصكوك، ونقود ورقية وثيقة تتمثل في الأوراق المصرفية "البنكنوت" والتي تحمل تعهدا بالدفع وتصدر عن طريق البنك المركزي، ونقود ورقية إلزامية تصدرها الحكومة في أوقات غير عادية دون الحاجة إلى رصيد معدني).	تتمثل في الشيكات المصدرة من قبل البنوك ويتعامل بها الأفراد من واقع ودائعهم البنكية.

الـــنظام الـــبـــنكي أو المـــصرفـــــي

الـــبنـــوك الـــتـــجـــاريـــة

هي البنوك المرخص لها بتعاطي الأعمال والخدمات المصرفية وهي حلقة الوصل بين المقرض والمقترض وتتمثل في "المنشآت التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو الأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والإئتمان".

الـبنـك الـمـركـــــزي

هو "المؤسسة الحكومية التي تتصدر قمة النظام المصرفي وتتولى إدارة العمليات النقدية الهامة للدولة"، فالبنك المركزي هو الذي ينظم إصدار العملة وينظم عمليات الائتمان ويراقبها وينظمها، ويساعد البنوك التجارية (بنك البنوك)، ويرسم السياسة النقدية وفقا لما تقتضيه الظروف الاقتصادية للدولة.

الســـيـــاســـة الـــنـــقـــديـــة

نعود إلى السياسة النقدية التي يتولاها البنك المركزي ويؤثر بها على مستوى الدخل والتوظف من خلال التأثير على عرض النقود. ويقصد بعرض النقود مجموع عرض النقود المصدر للتداول مضافاً إليها مجموع الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة. وتستخدم السلطات النقدية عدد من الأدوات والوسائل، من أهمها:

١- سياسة السوق المفتوح:

تتمثل سياسة أو عمليات السوق المفتوح Open Market Operations في قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية بمختلف أنواعها وعلى الأخص السندات الحكومية. فعندما يقوم البنك المركزي ببيع السندات في السوق المفتوحة، تنخفض الكمية المعروضة من النقود نتيجة لقيام أفراد المجتمع بشراء تلك السندات، لذا فإنه في حالات التضخم، تسعى السلطات النقدية إلى بيع السندات. أما في حالات الانكماش فإن السلطات النقدية أو البنك المركزي يسعى إلى شراء السندات من السوق المفتوح للتوسع في حجم الائتمان وزيادة حجم النقود المعروضة.

٢- سياسة نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع:

تعتبر هذه السياسة من أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على إمكانات البنوك للإقراض. ونسبة الاحتياطي النقدي المطلوب Reserve requirements هي "ما يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية للاحتفاظ به كاحتياطي بنسبة محددة من قيمة الودائع". فعندما يرغب البنك المركزي في تقليص حجم الائتمان وتقليل عرض النقود كوسيلة لتخفيض حجم الطلب أو الإنفاق الكلي، فإنه يعمد إلى رفع نسبة الاحتياطي النقدي الأمر الذي يقلل من قدرة البنك التجاري على منح القروض. أما إذا كان هدف السلطة النقدية هو التوسع في الائتمان وزيادة عرض النقود فإنه يلجأ إلى تخفيض نسبة ذلك الاحتياطي.

٣- سياسة سعر البنك (سعر الخصم):

سياسة سعر البنك أو كما يطلق عليه سعر إعادة الخصم The Discount Rate هو "السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للبنوك التجارية"، وهو يمثل أيضاً سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها، فإذا أراد البنك المركزي تقليص حجم الائتمان أي تخفيض الكمية المعروضة من النقود فإنه يعمد إلى رفع سعره، مما يحد من مقدرة البنوك التجارية على زيادة الائتمان.

كما نجد أن سعر البنك أو سعر إعادة الخصم هو بمثابة تكلفة تتحملها البنوك التجارية للحصول على الأموال من البنك المركزي، وعندما يرتفع هذا السعر فإنه من الضروري أن يرتفع أيضاً سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من المقترضين، وارتفاع سعر الفائدة يعني انخفاض الطلب الاستثماري وبالتالي الإنفاق الكلي. وعلى ضوء ذلك فإن رفع سعر البنك تعتبر سياسة البنك المركزي لتخفيض الطلب الكلي أي أنها السياسة المتبعة لعلاج حالات التضخم. والعكس في حالات الانكماش.

٤- سياسة الإغراء أو التأثير الأدبي:

تسعى سياسة التأثير والإقناع الأدبي إلى توجيه النصح للبنوك بعد التوسع في تقديم القروض إذا ما رأى البنك المركزي أن الاقتصاد يمر بحالة من التضخم وارتفاع الأسعار الأمر الذي يقتضي تخفيض حجم الطلب الكلي عن طريق تخفيض حجم الائتمان. وقد يحدث العكس في حالات الركود والانكماش الاقتصادي إذ يقوم البنك المركزي بإغراء البنوك التجارية للتوسع في حجم القروض التي يقدمونها بهدف زيادة حجم الطلب الكلي. وتتخذ هذه السياسة أشكال مختلفة كإرسال مذكرات إلى البنوك أو شكل مقابلات وندوات أو حتى شكل تحذيرات.

وخلاصة ما تقدم حول السياسات الاقتصادية ..

السياسة الإنكماشية

السياسة التي تلجأ إليها الدولة في حالات التضخم بتقليص حجم الطلب أو الإنفاق الكلي إلى الحد اللازم لتحقيق التوظف الكامل، وهي إما:

سياسة مالية إنكماشية

١- تخفيض الإنفاق الحكومي

٢- زيادة الضرائب

٣- تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب معا.

سياسة نقدية إنكماشية

١- بيع السندات الحكومية في السوق المفتوح.

٢- رفع سعر البنك (سعر الفائدة)

٣- رفع نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع.

السياسة التوسعية

السياسة التي تلجأ إليها الدولة لعلاج حالات الإنكماش بزيادة الطلب أو الإنفاق الكلي إلى الحد اللازم لتحقيق العمالة الكاملة وليس أكثر، وهي إما:

سياسة مالية توسعية

١- زيادة الإنفاق الحكومي

٢- تخفيض الضرائب

٣- زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب معا.

سياسة نقدية توسعية

١- شراء السندات الحكومية من السوق المفتوح.

٢- تخفيض سعر البنك (سعر الفائدة)

٣- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع.

الإقتصاد الكلي ٣٥٣ FINA

هذه نفس السلايدات للدكتوره عبله

تم تحويله وتنسيقه لتسهل طباعته

ونحتسب الأجر من المولى عز وجل

وهو إهداء لدفعتي الرائعه ٢٠١٠ ومن يليها

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

تحياتي (رووح الرووح)